رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

المصارف العراقية

IRAQIBANKS

السنة الاولى العدد(13) ت١ /اكتوبر 2014

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١٤٤٦ في ٢٠١٤/٣/٤

المصارف العراقية
IRAQI BANKS

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

السنة الاولى العدد(13) ت١ /اكتوبر 2014

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

ندوة رابطة المصارف الخاصة في العراق (التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي)	5-6-7
رابطة المصارف الخاصة في العراق ضمن فعاليات معرض بغداد الدولي بدورته لهذا العام	8- 14
رابطة المصارف الخاصة في العراق تمنح عضوية شرف للمصرف العراقي للتجارة	19
بيان صادر عن البنك المركزي العراقي	26
الإجتماع الخامس للهيئة الادارية للرابطة	28
بدء فعاليات القمة المصرفية العربية الأمريكية بنيويورك	33-34

هيئة التحرير

رئيس مجلس الادارة
وديع نوري الحنظل
رئيس التحرير
محمود محمد البرزنجي
مدير التحرير
علي طارق مصطاف
سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الدكتور بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب كاظم جويد
٨ـ الاستاذ سامي صالح الضامن
٩ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
١٠ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١١ـ الاستاذ سمير عباس النصيري

المستشار القانوني للرابطة
السيد محمد موسى حسين
الخضوري

للمساهمة عبر الانترنت

البريد الالكتروني للمجلة
iraqibn2013@gmail.com

البريد الالكتروني للرابطة
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com
&
info@ipbl-iraq.org

الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450
الاشراف الفني احمد بدر غيلان
مصمم مساعد علي بدر غيلان

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح شارع ٣٠ مبنى ٢٤
ص.ب (٢٧٦٦ الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

شارك في الاعداد
رفيف انور عبد الفتاح
بلسم اسماعيل علي

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

محمود البرزنجي
رئيس التحرير

(مصادفة حسابية عجيبة)

بدأت الحرب العالمية الثانية في عام (١٩٣٩ م) واشتركت فيها جميع الدول تقريباً وكانت اكبر الحروب في تأريخ الأنسانية وأوسعها انتشاراً وقتل فيها (٥٠) مليون من البشر.

اكتشف أحد المؤرخين ظاهرة عجيبة حقاً تربط حياة الزعماء الستة الذين قادوا هذه الحرب وهم : هتلر (المانيا) وتشرشل (بريطانيا) وموسوليني (ايطاليا) وروزفلت (أمريكا) وستالين (روسيا) وتويو (اليابان) .

الزعيم : سنة مولده + سنة توليه + بقائه في السلطة + عمره عند وفاته = المجموع

تويو	١٨٨٤	+	١٩٤١	+	٣	+	٦٠	= ٣٨٨٨
ستالين	١٨٧٩	+	١٩٢٤	+	٢٠	+	٦٥	= ٣٨٨٨
روزفلت	١٨٨٢	+	١٩٣٣	+	١١	+	٦٢	= ٣٨٨٨
موسوليني	١٨٨٣	+	١٩٢٢	+	٢٢	+	٦١	= ٣٨٨٨
تشرشل	١٨٧٤	+	١٩٤٠	+	٤	+	٧٠	= ٣٨٨٨

صدفة عجيبة وغريبة هل يوجد لها أي تفسير ؟

رئيس التحرير

رابطة المصارف الخاصة في العراق تعقد ندوة تحت عنوان (التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي)

نظمت رابطة المصارف الخاصة في العراق دو ندوة حظرها الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري والاستاذ وليد عيدي عبد النبي مدير الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي وعدد من ممثلي المصارف الخاصة في العراق . ناقش فيها الحاضرون التحديات والمخاطر التي تواجهها المصارف وكيفية ايجاد الحلول والتحوطات المناسبة لتجاوز تلك المخاطر.

وتحدث الدكتور ماجد الصوري خلال المحاضرة التي القاها في الندوة بأن هناك مخاطر موجودة آنية يمكن التنبؤ بها ، وما هي الاحتياطات التي يجب ان تتخذ من قبل المصارف لمواجهتها ؟ فالاحداث الامنية الاخيرة التي حدثت في المحافظات هي معروفة وتنبئ لحدوث مثل هذه المخاطر ، لذلك من الضروري اتخاذ الاجراءات التحوطية من قبل المصارف .

وهناك مخاطر السيولة النقدية ، إذ يجب ان تكون هناك دراسة يومية عن حركة السيولة واذا حدث نقص في السيولة ، ما هي التدابير التي يجب ان تتخذ ، فهل هنالك اتفاقيات مع مصارف اخرى لتغطية العجز الذي يمكن ان يحدث؟ وهل هناك مصادر يمكن عن طريقها سد هذا العجز ؟،

وهل هناك موجودات كافية تسبق حدوث الخطر ؟ كل هذه القضايا تؤدي بنا للتأكيد على موضوع التحوطية في المصارف .

القوانين التي يصدرها البنك المركزي لايمكن اصدارها الا بعد مناقشتها مع المصارف لان مناقشتها ضرورية لمعرفة اراء ووجهة نظر المصارف حول القوانين والتعليمات ، لان المصلحة مشتركة فيما بين البنك المركزي والمصارف .

واضاف الصوري .. يجب ان يكون هناك نظام مصرفي شامل لدى المصارف ومنذ ٢٠٠٥ تم التأكيد على هذا الامر ولم يطبق لحد الان ، لاسيما ان هناك حزم في البنك المركزي وإن العلاقة بين البنك المركزي والمصارف اعتمدت على الاوراق ، لذلك كثير من الاخطاء المصرفية ارتكبت والبنك لم يعلم بها الا بعد ٥ او ٦ شهور ، ولوكان هناك نظام مصرفي شامل لما حدثت هذه الاخطاء.

هناك مسألة مهمة يعاني منها الاقتصاد العراقي بصورة عامة الا وهي النظرة الشمولية والاخرى ضعف المصارف في متابعة القانون ، اضافة الى عدم وجود تنظيم داخلي في المصارف وعدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي هي غير مطبقة لدى المصارف لعدم وجود قانون خاص بها .

واكد الصوري على ان قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف يؤكدان على اتباع المعايير المحاسبية الدولية وللاسف لم تطبق وهذا ليس ذنب المصارف.

ان تطوير الاقتصاد يحتاج الى نظام مصرفي متكامل ، وارى العكس فالاقتصاد الجيد يؤدي الى نظام مصرفي متكامل وجيد.ان سبب الخلاف بين المصارف والبنك المركزي عدم متابعة حركة رأس المال ونتيجة لغياب النظام المصرفي الشامل ادى الى صعوبة متابعة رأس المال .

كما اكد الصوري على ضرورة وضع اجراءات من قبل البنك المركزي لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة والوضع الامني وهي من الجوانب المهمة ومعاناة المصارف الاهلية والحكومية ، وضرورة الوقوف الى جانب تلك المصارف التي تتعرض الان للمخاطر جراء الوضع الامني في العراق واعادتها الى وضعها الطبيعي.

وجاء في محاضرة الاستاذ وليد عيدي عبد النبي من خلال متابعته للجهاز المصرفي كونه مدير الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي ان هناك ظواهر عمل البنك المركزي العراقي على معالجتها ، منها انخفاض الكثافة المصرفية حيث كانت في العام ٢٠٠٣ مصرف واحد لكل ٧٥٠٠٠ الف نسمة والان وصل الى مصرف واحد لكل ٣٢٠٠٠ الف نسمة .

غياب الستراتيجيات المصرفية .. هنالك منطلقات نص عليها القانون تتطلب من ادارات المصارف التحرك نحو موضوع الستراتيجية المصرفية وان كانت قصيرة الامد سنوية قابلة للتجديد، التي تتضمن وضع خطة للطوارئ والسياسات التي تنص عليها اللوائح التنظيمية والاسس المعتمدة من قبل ادارات المصارف .

واكد ان قلة رؤوس الاموال وقلة الموارد المحلية ادت الى ان نسبة الائتمان الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي كانت في ٢٠٠٣ (١،٢%) ووصلت الان الى (٨،٥%) ، مما يستدعي التحرك نحو زيادة الخدمات كما ونوعا ، اضافة الى نوع الائتمان المقدم على مستوى التعهد النقدي والتعهدي .

اضاف.. ان الجهاز المصرفي العراقي يشكو من قلة المؤسسات الداعمة مثل شركة التأمين على الودائع وشركة لتحليل المخاطر ، إضافة الى عدم وجود تناسب في الخدمات مع متطلبات الاقتصاد العراقي.

الخدمات كـانت فـــــي ٢٠٠٣ لاتتجاوز خمســـــة خدمات ، اما في الوقت الحاضر اصبحت اكثر من ٢٠ خدمة لدى المصـارف ،ولازال هنـاك ضعف في الوســائل التكنلوجية وعدم وجود نظام مصرفي شامل ، وارتفاع حجم القروض المقدمة من المصارف وغير المسددة .

وفي جملة من التوصيات التي قدمها الاستاذ وليد عيدي جاء فيها:

١- ايجاد بيئة تشريعية مصرفية .

٢- اعادة النظر في بعض القوانين

٣- انشـاء شـركة لضمان الودائع في المصارف الخاصة .

٤- الاســـراع في تشـــريع قـــانون الصيرفة الاسلامية.

٥- تشجيع المصارف لانشاء صندوق مشترك تحت اسم صندوق الاقراض المشترك .

٦- تفعيل دور المصارف الحكومية

٧- تفعيـل دور المصـــارف لتوفيـــر السيولة .

وجرى خلال الندوة مناقشات حول امور اخرى تتعلق بعلاقة البنك المركزي العراقي بـالمصارف الخاصة كونه المسؤول عن اداء تلك المصارف وسبل التعاون المشترك معه .

وعن موضوع الصكوك الالكترونية اكد الاستاذ عدنان الجلبي ان الرابطة تسعى لحل كل المعوقات التي تواجهها المصارف ، حيث كان في تعليمات سابقة للبنك المركزي تؤكد على ضرورة توفر مواصفات امنية للصكوك الالكترونية ، و في كتاب للرابطة ارسل الى البنك المركزي بينت فيه صعوبة ذلك في الوقت الحاضر .

وطلبت الرابطة في كتابها من البنك المركزي ان يكون الموعد في كانون اول ٢٠١٦ لاسباب منها ان هناك خزين لدى المصارف من الصكوك وهذا كلف مبـالغ طائلة في طبـاعتها، اضافة الى صعوبـة تجهيز الورق الخاص بـالصكوك وطبـاعتها خارج العراق كل هذه الاسباب كانت وراء سبب طلب التاجيل، وقد حصلت موافقة مبدئية بهذا الخصوص.

رابطة المصارف الخاصة في العراق وعدد من المصارف الخاصة ضمن فعاليات معرض بغداد الدولي بدورته لهذا العام

41
2014

برعاية رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي انطلقت يوم الاثنين ٢٠١٤/١٠/٢٠، فعاليات الدورة ٤١ لمعرض بغداد الدولي وقد افتتحه نيابة عنه نائب رئيس الوزراء السيد بهاء الاعرجي وبمشاركة ٢٠ دولة واكثر من ٥٠٠ شركة عالمية متنوعة الاختصاصات، واستمر لمدة ١٠ ايام.

وشهد افتتاح معرض بغداد الدولي حضورا رسميا وإعلاميا واسعا، وكان إلى جانب السيد بهاء الأعرجي ممثلا عن رئيس الوزراء، مدير عمليات جهاز المخابرات قاسم عطا، ووزير الكهرباء قاسم الفهداوي، فضلا عن وزير النفط عادل عبد المهدي ورئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي وأمين بغداد نعيم عبعوب.

قال السيد الاعرجي في كلمة القاها بالنيابة عن رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي خلال الافتتاح، إن "وجود الدولة في هكذا محافل يعطي انطباعا ايجابيا لدعمها بشكل قوي ومميز"، لافتا الى أن "البرنامج الحكومي الحالي يدعم النشاطات الاقتصادية بشكل مغاير عن البرامج السابقة وفي مختلف المجالات التجارية والاستثمارية والصناعية".

واضاف ان "حجم الدمار الذي واجهه العراق يتطلب التكاتف من الجميع نحو العبور الى وجهة اقتصادية يمكن ان تنهض بالعراق الى بر الامان"، داعيا الى "تنويع الناتج المحلي وعدم الاعتماد على قطاع النفط".

وقال المهندس ملاس محمد عبد الكريم وزير التجارة، في كلمة له ألقاها نيابة عنه وكيله وليد الحلو، ان الوزارة بذلت جهوداً مضنية لاقامة هذه الدورة التي شهدت مشاركة عالمية برغم الظرف الذي يمر به العراق وهو يتحدى عصابات الارهاب الداعشية. موضحاً ان هذه الدورة تأتي انسجاماً مع توجهات الحكومة في تشجيع التنمية ودعم عملية الاستثمار واستقطاب افضل الشركات العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري مع دول العالم ، كما يسهم المعرض في زيادة الخبرات ودعم القطاع الخاص اضافة الى كونه ملتقى اقتصاديا مهما.

وشاركت رابطة المصارف الخاصة في العراق الى جانب عدد من المصارف العراقية الخاصة بجناحها في المعرض والذي ظهر فيه حجم ما تمتلكه الرابطة والمصارف العراقية من امكانية في النهوض بالاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي في خدمة للصالح العام .

وقامت الرابطة وضمن سياستها الجديدة التي تنتهجها في بناء اواصر التعاون والتواصل مع المصارف بزيارة لاجنحة المصارف والشركات الساندة للعمل المصرفي المشاركة ، حيث قام السيد علي طارق مصطاف المدير التنفيذي للرابطة وكالة والسيد محمد عبد الحميد موسى سكرتير تحرير مجلة المصارف العراقية بزيارة لتلك الاجنحة، وتم خلال اللقاءات بحث جملة من القضايا التي تتعلق بالقطاع المصرفي العراقي وسبل تفعيل عمل الرابطة والمصارف بما يخدم المصالح المشتركة.

جناح رابطة المصارف الخاصة في العراق

جناح مصرف آشور الدولي

جناح مصرف التنمية الدولي

جناح المصرف العراقي للتجارة

جناح المصرف الاهلي العراقي

جناح مصرف الخليج التجاري

جناح مصرف الاتحاد العراقي

وفي سياق متصل قام السيد علي طارق المدير التنفيذي للرابطة وكالة والسيد محمد عبد الحميد سكرتير تحرير مجلة المصارف العراقية بزيارة اجنحة الدول المشاركة في المعرض ، منها جناح دولة اليابان حيث تم لقاء السفير الياباني في العراق وتقديم نبذة عن الرابطة والخطط المستقبلية ، وقد ابدى السفير الياباني عن سعادته وترحيبه بممثلي الرابطة واكد بان عدد من البنوك اليابانية لها النية في فتح فروع لها في العراق وامكانية انضمام تلك البنوك للرابطة.

علي طارق المدير التنفيذي وكالة مع السفير الياباني

وضمن الجولة الميدانية لممثلي الرابطة تم اللقاء مع الدكتور ابراهيم الجعفري وزير الخارجية العراقي وقدم السيد علي طارق المدير التنفيذي للرابطة وكالة للدكتور الجعفري التهاني بمناسبة تسنمه منصب وزير الخارجية واطلعه على دور الرابطة الجديد والخطط المستقبلية وعبر الجعفري عن سعادته بهذا اللقاء ودعمه للقطاع المصرفي كونه الركيزة الاساسية التي يرتكز عيها اقتصاد العراق..

مع الدكتورابراهيم الجعفري وزير الخارجية العراقي

د. مهدي العلاق مدير مكتب رئيس الوزراء في زيارة لجناح الرابطة

ومن جانب اخر فقد زار جناح الرابطة في اليوم الثاني من فعاليات المعرض الدكتور مهدي العلاق مدير مكتب السيد رئيس الوزراء للاطلاع على واقع عمل الرابطة ، التقى خلالها الاستاذ عدنان الجلبي المدير المفوض لمصرف آشور الدولي ..

والتقى السيد علي طارق ايضا ضمن جولته في المعرض المستشار الاقتصادي في السفار البريطانية ، وجرى خلال اللقاء بحث الامور المتعلقة بتسهيل عمل المصارف بما يخص تأشيرات الدخول الى بريطانيا وسبل التعاون المشترك بين المصارف العراقية والبريطانية.

الاستاذ محمد صادق ممثل مصرف بغداد
في ضيافة جناح الرابطة

واستضافت الرابطة في جناحها عدداً من ممثلوا المصارف المشاركة في المعرض وتم بحث سبل التعاون فيما يخص اعداد الدورات التدريبية وتنظيم الندوات وورش العمل التي بدورها ستسهم في تطوير وزيادة الوعي المصرفي بما يخدم القطاع المصرفي العراقي بشكل عام والمصارف الخاصة بشكل خاص.

وابدى السادة ممثلي المصارف عن ارتياحهم وامتنانهم للرابطة على هذه الاستضافة التي كان لها الاثر الكبير في تقوية اواصر التعاون فيما بين الرابطة ومصارفنا الخاصة .

السادة ممثلي المصرف الوطني الاسلامي والمصرف المتحد للاستثمار

ممثوا المصارف الخاصة في العراق المشاركين في فعاليات معرض بغداد الدولي بدورته ٤١ لهذا العام
في ضيافة جناح رابطة المصارف الخاصة في العراق

حفل ختام فعاليات معرض بغداد الدولي
الدورة ٤١ ـ ٢٠١٤

اختتمت فعاليات معرض بغداد الدولي الذي استمر لعشرة ايام بمشاركة اكثر من (٥٠٠) شركة محلية وعربية ودولية ، وشهد المعرض منذ يومه الاول اقبالا من قبل المواطنين والمهتمين .

المعرض كان تظاهرة تجارية ناجحة شاركت فيه شركات عراقية وعربية وعالمية ، وابدت الشركات العالمية الكبيرة المشاركة في المعرض إعجابها بالمعرض وأعربت عن سعادتها بالمشاركة.

وجرى خلال حفل الختام تكريم الجهات المتميزة المشاركة ، فقد حصلت الرابطة على شهادة شكر وتقدير من قبل المعرض سلمها السيد جاسم العامري مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية.

كما تم تكريم عدد من المصارف والشركات الساندة للعمل المصرفي المشاركة في المعرض ، حيث حصل المصرف الاهلي العراقي ومصرف آشور الدولي والشركة العالمية للبطاقة الذكية على تكريم ودروع تميز وحصل مصرف التنمية الدولي على شهادة تقديرية للمشاركة بالمعرض.

مصرف عبر العراق

رأس المال المدفوع (200,000,000,000) مليار دينار

نبذة عن المصرف

اسس مصرف عبر العراق كشركه مساهمه براسمال اسمي قدره (٥٦,٥٠٠) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التاسيس المرقمة م ش /٣٠٠٢٦ والمؤرخة في ٢٠٠٦/٥/٢١ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي بكتابه المرقم ٣/٩/٢٦٦١ في ٢٠٠٦/١٢/٥، وباشر عمله من خلال الفرع الرئيسي يوم ٢٠٠٧/٧/١..

اهداف المصرف الرئيسية

يهدف المصرف الى أن يبقى رائداً في مجال تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة مميزة ومواكبة جميع التطورات والمستجدات التي تحدث في السوق المصرفي وكذلك ادارة امواله ادارة فعاله لتحقيق تحسن ملموس في مؤشرات أداءه وتطبيق المعايير الدولية في ادارة نشاط وكسب ثقة الزبائن من خلال تطوير انشطته والارتقاء بخدمات أفضل من خلال اعداد خطة عمل مستقبلية لفتح فروع جديدة له تنتشر في العراق .

التطورات الحاصلة على راس المال المدفوع

ادناه الجدول التفصيلي عن التطورات التي حصلت على رأسمال عبر العراق للسنوات (٢٠٠٧ - ٢٠١٣) علماً ان المصرف قد اكمل زيادة رأسماله بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ ليصبح (١٥٠) مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
رأس المال المدفوع	٥٦,٥٠٠	٥٦,٥٠٠	٥٦,٥٠٠	٥٦,٥٠٠	٥٦,٥٠٠	٥٦,٥٠٠	٥٦,٥٠٠

طبيعة الانشطة والخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف لزبائنه

حيث يقوم بما يلي:-
- فتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع بالعملة العراقية والعملات الاجنبية.
- اصدار خطابات الضمان.
- اصدار الصكوك المصدقة.
- خدمة متميزة في التحويل الخارجي ولكافة انحاء العالم.
- اصدار الاعتمادات المستندية.
- منح القروض والتسهيلات المصرفية كافة.
- بيع وشراء العملات الاجنبية.
- خدمات مصرفية متنوعة

اجتماع الهيئة العامة للمصرف

اهم الاحداث التي جرت خلال سنة ٢٠١٤

١- اكتملت اجراءات زيادة رأسمال المصرف ليصبح (٢٠٠) مليار دينار .
٢- تم انتخاب رئيس واعضاء مجلس ادارة جدد من المساهمين وكما يلي:-

أ- حسن ناصر جعفر	رئيس مجلس الادارة
ب- وسام عدنان محمد	نائب رئيس مجلس الادارة
ت- وشيار عبد الفتاح عبد الرزاق	عضو
ث- حسن هادي فرحان	عضو
ج- بشار شاكر حامد	عضو

٣- تم تعيين السيد بشار شاكر حامد مديراً مفوضاً للمصرف منتخب من قبل مجلس الادارة وبموجب موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم٩/٣/ ٤٢٣٨ والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٢٣..
٤- تم رفع الوصاية من قبل البنك المركزي واستلام المساهمين الجدد ادارة البنك.

بشار شاكر حامد
المدير المفوض

حسن ناصر جعفر
رئيس مجلس الادارة

الشركات التابعة للمصرف

تم تأسيس شركة الحكمة للوساطه لبيع وشراء الاوراق المالية بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٥٨٨٧ علما ان ملكية هذه الشركة قد تحولت الى المصرف في سنة ٢٠١١ حيث تم انتخاب السيد اشرف اكرم صالح مديراً مفوضاً للشركة.

فروع المصرف

اسم الفرع	عنوانه	سنه الافتتاح
- الفرع الرئيسي	بغداد/البتاوين محله ٩٠٣ شارع٩٩ مبنى ١٩٢/٢٢٢	٢٠٠٧
- فرع اربيل	اربيل شارع كولان مقابل اعداديه صناعه السيارات	٢٠٠٧

سقـــــط ســـــهوا في العدد الماضي من المجلة رأس مال مصرف عبر العراق حيث ذكر (١٥) مليار دينار والصحيح (٢٠٠) مليار دينار ..

الرابطة والمصارف الخاصة العراقية والمشاركة في مؤتمر الحوار العربي الامريكي

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

TRADE BANK OF IRAQ
المصرف العراقي للتجارة

ضمن الخطط المستقبلية لرابطة المصارف الخاصة في العراق والتي تسعى من خلالها توسيع آفاق التعاون مع المصارف الحكومية ، دعت الرابطة في اجتماع للمصارف الاعضاء الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ السيدة حمدية الجاف مديرة ورئيس مجلس ادارة المصرف العراقي للتجارة ،للتباحث حول مؤتمر الحوار العربي الامريكي الذي سينعقد منتصف شهر تشرين الاول من العام الجاري وللفترة من ١٤ - ١٥ ت١ ٢٠١٤ ..

وجرى خلال الاجتماع الاستماع الى وجهات النظر التي ابداها ممثلوا المصارف الخاصة في العراق وسبل الاستفادة من هذا الحدث المصرفي الدولي .

رابطة المصارف الخاصة في العراق تمنح عضوية شرف للمصرف العراقي للتجارة

وعلى هامش الاجتماع سلم الاستاذ عدنان الجلبي شارة عضوية الشرف الى المصرف العراقي للتجارة تسلمتها السيدة حمدية الجاف ، وابدت الجاف عن سرورها بالانضمام للرابطة بهذه العضوية ووعدت بزيادة حجم التعاون فيما بين المصرف والرابطة سعيا من المصرف العراقي للتجارة لدعم العملية المصرفية في العراق والنهوض بالاقتصاد العراقي.

رسالة تهنئة ومباركة
من سمو الشيخ محمد بن مكتوم بن جمعه آل مكتوم
الى رئيس الرابطة

سمو الشيخ محمد بن مكتوم بن جمعه آل مكتوم

في رسالة تهنئة ومباركة للسيد وديع نوري الحنظل رئيس الرابطة بارك فيها سمو الشيخ محمد بن مكتوم بن جمعه آل مكتوم جاء فيها...

" يطيب لي بأسمي واسم كافة منتسبي مجموعة ومؤسسات شركات محمد بن مكتوم بن جمعه آل مكتوم (دبي - دولة الامارات العربية المتحدة) ان نتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة تسلمكم منصب رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق ، داعين الله تعالى لكم بالموفقية والنجاح الباهر في سبيل تطوير وتحديث القطاع المصرفي وتعزيز الاقتصاد العراقي وان يديم عليكم الصحة والعافية ، انه سميع مجيب "

وبدوره عبر السيد وديع الحنظل عن شكره وامتنانه لسمو الشيخ على هذه التهنئة المباركة متمنياً لسموه التوفيق ولدولة الامارات العربية المتحدة التقدم والازدهار.

المصرف الاهلي العراقي
National bank of Iraq

جدول البيانات المالية الفصلية للمصرف الاهلي العراقي لغاية ٢٠١٤/٩/٣٠ تظهر فيها نشاطات المصرف.

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الثالث كما في 2013 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	2014/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	281,725,158	383,101,205	446,074,503	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	1,955,606	32,785,606	15,260,016	الاستثمارات
Monetary Credit	117,618,618	116,288,729	122,467,362	الائتمان النقدي
Debtors	14,879,276	1,661,352	53,499,515	المدينون
Fixed Assets Less Depreciation	5,803,286	5,790,538	8,283,716	الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثارات
Projects Under Performance	2,139,733	2,825,864	6,332,397	مشروعات تحت التنفيذ
Total Assets	424,121,673	542,453,294	651,917,509	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	234,044,978	360,328,793	364,816,128	حسابات جارية و ودائع
Creditors	21,648,822	10,839,626	16,685,433	الدائنون
Paid – up Capita	152,000,000	152,000,000	250,000,000	رأس المال المدفوع
Total	8,226	8,226	8,226	احتياطي علم
Net Profits	13,753,175	16,610,177	13,387,280	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	424,121,673	542,453,294	651,917,509	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	25,780,105	36,176,136	35,055,361	*مجموع الايرادات
Total Expenses	12,026,930	19,565,959	15,916,862	*مجموع المصروفات

مصرف اربيل

نتائج الاعمال و البـيانات المالية الفصلية للفصل الثالث لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقـارنتها مع المتحقـــــق في الحسابـــــات الختامية في ٢٠١٣/١٢/٣١ (المدققـة) ومع بـيانات الفصل الثالث لعام ٢٠١٣ :

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الثالث كما في 2013 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2014/9/30	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	265,129	325,448	360,665	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Monetary Credit	177,751	131,962	94,485	الائتمان النقدي
Debtors	387	1,108	1,646	المدينون
Fixed Assets	1,715	1,700	1,882	الموجودات الثابتة
Total Assets	444,982	460,218	458,678	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	139,248	130,203	114,426	حسابات جارية و ودائع
Creditors	25,856	35,495	51,916	الدائنون
Provisions	7,576	8,266	9,201	التخصيصات
Paid – up Capita	265,000	265,000	265,000	رأس المال المدفوع
Reserves & Net Profits	7,302	21,254	18,135	الاحتياطيات ومن ضمنها الارباح
Total Liabilities	444,982	460,218	458,678	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	24,681	42,565	17,069	*مجموع الايرادات
Total Expenses	17,751	28,028	5,542	*مجموع المصروفات
Net Profits	6,930	14,537	11,527	*الارباح المتحققة

مصرف المنصور
يوزع مساعدات انسانية للنازحين

كمســـاهمة من مصرف المنصور للاســـتثمار في التخفيف من معاناة ابـــناء شعبـــنا الكريم ممن تضرروا من جراء الاحداث الحـالية التي يمر بـها عراقـنا الحبـيب فقـد قـام المصرف بـتوزيع المساعدات الانسـانية على عدد كبـير من العوائل النازحـة وبالتنسـيق مع الجهات المعنية بـامور النازحـين لمراعاة توفير المواد الاكثر احـتياجا للعوائل الكريمة.

نسأل الله ان يستعيد البلد عافيته لترفع المعاناة عن جميع ابناء شعبنا الكرام.

رابـــطة المصارف الخاصة في العراق تثمن هذه الخطوة الرائعة والانســـانية التي تدل على تكاتف ابـناء البلد الواحد وعمق العلاقة التي تربطهم ، متمنين دوام النجاح والموفقية للادارة العاملة في المصرف.

انخفاض مبيعات البنك المركزي العراقي الى ١٧٣ مليون دولار

إنخفضت مبيعات البنك المركزي في مزاده اليوم الخميس ٢٠١٤/١١/١٣ الى (١٧٣)مليون دولار بعد ان بلغت الاربعاء ٢٠١٤/١١/١٢ (٢٠٨)ملايين و(٩٣٠)الف دولار.

وذكر بيان للبنك ان "حجم المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد من الدولار اليوم بلغ ١٧٣ مليونا و ٩٣٠ الف دولار بسعر صرف ١١٦٦ دينارا مقابل الدولار الواحد وبمشاركة ١٨ مصرفاً".

وأوضح البيان ان "البنك المركزي العراقي يستمر ببيع وشراء الدولار بسعر ١١٦٦ دينارا"، مشيرا الى ان "سعر البيع للحوالات ١١٨٧ دينار/ دولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ٢١ دينارا لكل دولار، فيما يبلغ سعر البيع النقدي للدولار ١١٩٠ دينار/دولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ٢٤ دينارا لكل دولار".

وأشار الى ان "الكمية المباعة نقدا بلغت ٤٠ مليوناً و ١١٥ الف دولار، والكمية المباعة كحوالات بلغت ١٣٣ ملايين و ٨٦٨ الف دولار".

TBI يفتتح فرعاً له في منطقة جميلة ويؤكد :

هدف المصرف تنسيق العمليات التجارية في المنطقة

اعلن المصرف العراقي للتجارة TBI عن افتتاح فرع ثامن للمصرف في منطقة جميلة التجارية شرقي العاصمة بغداد لاحتوائها على الكثير من الشركات والوكالات التجارية والصناعية ،وفيما اكد ان الفرع يحتوي على "منظومة مصرفية متطورة" وسيخفف من الزخم الحاصل في بقية الفروع ، اكد ان فروع اخرى ستفتتح في بغداد وبقية المحافظات مطلع العام القادم .

وقال معاون المدير العام للمصرف فؤاد الوكيل ، ان "افتتاح هذا الفرع والذي يعد هو الثامن في بغداد والـ ٢١ في العراق في منطقة جميلة التجارية شرقي بغداد التي تمثل منطقة تجارية حيوية في العاصمة، يمثل خطوة مهمة لتنسيق العملية التجارية فيها، كونها تحتوي على الكثير من الشركات التجارية والصناعية فضلا عن وكالات تجارية عربية وعالمية".

وأوضح الوكيل، أن"هذا المصرف سيسهل الكثير من عمليات الروتين والتعقيدات، فضلا عن خفض الزخم الحاصل في بقية الفروع"، مؤكدا أن " الفرع الجديد يحتوي على منظومة مصرفية متطورة وكوادر تخصصية فتكون كفيلة بإتمام مختلف العمليات المصرفية". وتابع الوكيل "افتتحنا فرعا في الكاظمية خلال الفترة الماضية وسيكون هناك فروع اخرى في بغداد وعدد من المحافظات خلال مطلع العام المقبل".

وتأسس المصرف العراقي للتجارة المملوك كليا من قبل الحكومة العراقية، في تموز من عام ٢٠٠٣، لتسهيل تجارة العراق الدولية، وإعادة إعمار البلاد بعد انتهاء العمل ببرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء.

توقعات لتحديد ٩٠ دولارا للبرميل الواحد كسعر لواردات موازنة ٢٠١٥

توقعت وزارة النفط العراقية تحديد سعر ٩٠ دولارا امريكيا للبرميل الواحد في واردات الموازنة الاتحادية للعام المقبل ٢٠١٥.

وحذر خبراء اقتصاديون عراقيون من حصول عجز كبير في الموازنة المالية للعراق خلال ٢٠١٥ اذا ما أستمر هبوط أسعار النفط الذي وصل دون ٨٥ دولارا لاسيما مع اعتماد البلاد على ريع النفط بنسبة تتجاوز الـ٩٠% في تخصيصات موازناته المالية السنوية.

وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد ان مشكلة انخفاض اسعار النفط لا تتعلق بالعراق فقط وانما بالدول المنتجة والمصدرة للنفط وان منظمة الاوبك ستبحث هذه المشاكل في اجتماعها المقبل لوضع المعالجات لهذا الانخفاض .

وأضاف بالنسبة للعراق فقد باع صادراته من النفط الخام في شهر تشرين الاول الماضي بسعر ٨١ دولار للبرميل الواحد .

وبين جهاد ان ايرادات النفط السنوية تحسب عندما نجمع مبالغ الايرادات خلال عام كامل ومن ثم تقسيمها على ١٢ شهرا وبالتالي تكون النتيجة بحسب هذه التوقعات للموازنة المالية مرجحا ان يكون معدل السعر في موازنة ٢٠١٥ من النفط ٩٠ دولاراً امريكيا .

وتابع المتحدث باسم وزارة النفط كانت هناك تحديات ارهابية عملت او ساهمت على ايقاف الصادرات العراقية من خط كركوك – جيهان التركي وخسارة العراق من ٣٠٠-٤٠٠ الف برميل بتوقف صادرات اقليم كردستان .

واستدرك بالقول "لكن على الرغم من ذلك وجدنا تقدما وزيادة في الصادرات النفطية من المرافئ الجنوبية مؤكدا ان خطط الوزارة مستمرة في زيادة هذه الصادرات بحسب الخطط الموضوعة لها مع الشركات العالمية .

وعن موازنة العام المقبل ٢٠١٥ قال جهاد ان موازنة العام المقبل يتم دراستها وفق ما حصل بالسوق النفطية ووضع توقعات جديدة تختلف عن عام ٢٠١٤ .

الإجتماع الخامس للهيئة الادارية للرابطة

ناقشت الهيئة الادارية لرابطة المصارف الخاصة في العراق في اجتماعها بتاريخ ١٥ / ١٠ / ٢٠١٤ جملة من القضايا المهمة والمتعلقة بسير عملها خلال الفترة القادمة .

وتم مناقشة تنظيم المؤتمر المصرفي العراقي الثاني والذي ستعقده الرابطة للسنة الثانية في بغداد للفترة من ٢٩ - ٣٠ من شهر تشرين الثاني ٢٠١٤ والمتطلبات التي يمكن توفيرها لنجاح المؤتمر .

وجرت خلال الاجتماع مناقشة حول مشاركة الرابطة في مؤتمر اتحاد المصارف العربية الذي سيعنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت للفترة من ٢٠ - ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٤ .

ومناقشة دور الرابطة في مؤتمر بيروت والمشاركة الى جانب عدد من المصارف الخاصة العراقية وتقديم البحوث والكلمة التي ستقدم باسم الرابطة خلال المؤتمر، وبحث سبل التعاون مع المصارف اللبنانية وتفعيلها في مجالات عديدة الفنية منها والتقنية وفي مجالات تدريب كوادر المصارف العراقية في لبنان فيما يخص الاعتمادات المستندية ولما للمصارف اللبنانية من دور في هذا المجال.

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

البيانات المالية الفصلية ونتائج الاعمال لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار لغاية ٢٠١٤/٩/٣٠

(المبالغ مليون دينار)

Account	2013 / 12 / 31	2013/9 / 30	2014/9/30	التاريخ اسم الحساب
CASH	871,025	935,956	759,928	النقد
Investments	53,702	30,107	55,256	الاستثمارات
Monetary Credit	489,638	537,641	471,797	الائتمان النقدي
Fixed Assets	88,358	87,629	87,280	الموجودات الثابتة
Total Assets	1,608,634	1,685,963	1,434,876	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	1,183,305	1,295,688	877,861	حسابات الودائع
Creditors				الدائنون
Provisions	49,683	31,724	55,516	التخصيصات
Paid – up Capita	265,000	265,000	300,000	رأس المال المدفوع
Net Profits	49,117	40,514	18,260	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	1,608,634	1,685,963	1,434,876	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	130,935	93,296	67,770	*مجموع الايرادات
Total Expenses	81,818	52,782	49,510	*مجموع المصروفات

استقالة رئيس الأنشطة المصرفية للشرق الأوسط في إتش.إس.بي.سي

اكد مصدر مطلع إن جوناثان روبنسون رئيس الأنشطة المصرفية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإتش.إس.بي.سي قد قدم استقالته من البنك.

وترك روبنسون وهو مصرفي استثماري كبير المنصب الذي تولاه في بداية العام بعدما عمل لعشر سنوات لدى إتش.إس.بي.سي في المنطقة.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته دون إسهاب "الأمر تم بالاتفاق."

وكان روبنسون الذي تولى في وقت سابق منصب رئيس تمويل المشروعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشارك في مسؤولية إدارة أنشطة البنك في المنطقة مع جورج الحديري رئيس الأنشطة المصرفية العالمية والتسويق للمنطقة.

وتولى الإثنان تلك المسؤولية بعد ترقية محمد التويجري الرئيس السابق للأنشطة المصرفية والتسويق ليتولى منصب الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يوليو تموز من العام الماضي.

وقال المصدر إن التويجري يدير الآن أنشطة الاستثمار المصرفية في الشرق الأوسط.

هبوط تدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية

تراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية ليصل سعر البرنت صباح اليوم في الساعة ٨,٥٠ في بورصة لندن الى ٧٩,٩١ دولارا للبرميل، في حين بلغ سعر أوبك ٧٦,٩٦ دولارا للبرميل الواحد.

وقال تقرير لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) صدر الأربعاء (١٢ تشرين الثاني ٢٠١٤)، إن الطلب العالمي على نفط المنظمة العام المقبل سيقل كثيرا عن مستوى إنتاجها الحالي بسبب طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة.

وأوضحت أوبك في تقريرها أن الطلب على خاماتها سيتراجع إلى ٢٩,٢٠ مليون برميل يوميا في العام المقبل منخفضا نحو مليون برميل يوميا عن مستوى الإنتاج الحالي.

وهذا التقرير آخر تقرير شهري قبل اجتماع وزراء نفط دول أوبك في فيينا يوم ٢٧ من تشرين الثاني لمناقشة هل يواجهون انخفاض الأسعار عن طريق تقليص الإنتاج للمرة الأولى منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨.

إلا أن منظمة اوبك ابقت على توقعاتها الرئيسية للعرض والطلب في سوق النفط العالمية عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ دون تغيير، وتتوقع المنظمة أن يتسارع نمو الطلب العالمي إلى ١,١٩ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥ من ١,٠٥ مليون في عام ٢٠١٤ وأبدت أوبك تفاؤلا بشأن آفاق السوق.

وقالت أوبك "نظرا لأن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى استمرار التعافي للاقتصاد العالمي فإن أي تحسن إضافي في اقتصاديات البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط سيساعد على اتجاه الطلب نحو مزيد من الانتعاش".

وبين الأمين العام لمنظمة أوبك عبد الله البدري أن "العوامل الأساسية لا تبرر الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار النفط"، متوقعا أن "تتعافى الأسعار بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٥ من دون معرفة مقدار هذا التعافي".

وقال البدري بشأن تقرير أوبك (آفاق النفط العالمية لعام ٢٠١٤) "نحن قلقون (بشأن أسعار النفط) لكننا غير مذعورين".

وتتوقع أوبك تقليص حصتها في سوق النفط بنسبة ٥% بحلول عام ٢٠١٨ مع نمو معروض النفط الصخري الأميركي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا من قبل بما لا يدع مجالا أمام المنظمة للاستفادة من نمو الطلب العالمي.

وكان أعضاء في أوبك منهم الكويت قالوا إنه من غير المحتمل إجراء خفض في الإنتاج في الاجتماع المقبل للمنظمة، لكن بعض المندوبين بدأوا يتحدثون بشكل غير رسمي عن ضرورة اتخاذ إجراء ما لكنهم يشيرون إلى أن التوصل إلى اتفاق لن يكون سهلا.

بيان صادر عن البنك المركزي العراقي

لغرض تطوير السلسلة الحالية من الأوراق النقدية العراقية، وزيادة كفاءتها، فقد تم طبعها باستخدام أجود أنواع الورق ووضعت فيها عدة خصائص فنية وأمنية.

وسيطرح البنك المركزي العراقي الورقتين النقديتين من فئتي الـ (٥٠٠٠) دينار و (٢٥٠٠٠) دينار الى التداول بمواصفات وعلامات أمنية جديدة عالية الحماية، بالإضافة الى العلامات الامنية الموجودة في الفئتين أعلاه من السلسلة الحالية، ونود أن نبين ما يلي.

١- استدامة التداول:

تستمر الورقتين النقديتين المتداولتين حالياً من الفئتين أعلاه في التداول مع الفئتين الجديدتين دون أية نية لسحبهما من التداول.

٢- أهم التغييرات في الورقة النقدية فئة (٥٠٠٠) دينار:

الفئة النقدية الجديدة

أ- تتضمن الورقة خيط ضمان مشبك بعرض (٤) ملم يحمل عبارة (البنك المركزي العراقي) يحتوي على مؤثرات متحركة يتغير لونه من اللون الأخضر الى الأزرق عند إمالة الورقة.

ب - تحمل الورقة علامة أمنية بالحبر المغناطيسي متغير اللون(SPARK) يتغير من اللون الأخضر إلى اللون الأزرق عند إمالة الورقة النقدية.

ج- تم تعديل التأريخين الهجري والميلادي الى التاريخين (١٤٣٥هـ ٢٠١٣م).

د- تحمل الورقة توقيع السيد المحافظ وكالة الدكتور (عبد الباسط تركي سعيد).

ه- تتضمن الورقة علامة المكفوفين وهي عبارة عن خط افقي مستقيم بارز عند الملمس في الجهة اليسرى من وجه الورقة.

و- تم إضافة الشعيرات المرئية وغير المرئية الى الورقة النقدية إضافة الى طلائها بطلاء واقٍ لإدامة عمرها ومقاومتها للأتربة.

الفئة النقدية الجديدة

٣- أهم التغييرات في الورقة النقدية فئة (٢٥٠٠٠) دينار:

أ- تم تعديل صورة الفلاحة والحقل في وجه الورقة حيث تحمل الفلاحة جرة ماء ويظهر خلفها جرار زراعي يحرث الحقل.

ب - تم إجراء تغيير في حجم الزخرفة في الجانب الأيمن من وجه الورقة لضرورة وضع النافذة الشفافة وإضافة شريط لحماية النافذة تظهر في أسفله صورة النخلة باللون الشفاف (لون الشريط).

ج- تم تعديل شكل الزخرفة على الجانب الأيسر من وجه الورقة للضرورة الفنية مع الشكل العام للورقة.

د- تم تعديل التأريخين الهجري والميلادي الى التاريخين (١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م).

ه- تحمل الورقة توقيع السيد المحافظ وكالة الدكتور (عبد الباسط تركي سعيد).

و- تتضمن الورقة خيط ضمان مشبك يحمل عبارة البنك المرآزي العراقي يحتوي على مؤثرات متحركة يتغير لونه من اللون الأرجواني الى اللون الأخضر عند إمالة الورقة وقد تم إختيار اللون الأخضر ليكون مغاير للون الورقة الأحمر وليتمكن الجمهور من ملاحظته.

ز- تم وضع علامة أمنية متقدمة تعرف ب (النافذة الشفافة) في الركن الأيمن الأعلى لوجه الورقة النقدية، تظهر عليها صورة المئذنة الملوية عند وضعها على خلفية بيضاء، فيما يظهر رقم الفئة (٢٥٠٠٠) عند وضعها على خلفية داكنة.

ح- تتضمن الورقة شريط معدني يمتد من النافذة الشفافة على عرض الورقة النقدية يحتوي على النخلة ورقم الفئة يتغير لونه عند إمالة الورقة النقدية.

ط- تحمل الورقة علامة أمنية بالحبر المغناطيسي متغير اللون(SPARK) يتغير من اللون الأرجواني إلى اللون الأخضر عند إمالة الورقة النقدية وقد تم إختيار اللون الأخضر ليكون مغاير للون الورقة الأحمر وليتمكن الجمهور من ملاحظته.

ي- تتضمن الورقة علامة المكفوفين وهي عبارة عن ثلاثة خطوط مستقيمة بارزة عند الملمس في الجهة اليسرى من وجه الورقة.

ك- تم إضافة الشعيرات المرئية وغير المرئية الى الورقة النقدية إضافة الى طلائها بطلاء واقٍ لإدامة عمرها ومقاومتها للأتربة.

البنك المركزي العراقي
بغداد
٢٠١٤/١٠/١٩

اعضاء مجلس الادارة لمصرف التنمية الدولي

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

إستناداً لقرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي في جلسته ١٥١٥ بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤ حصلت الموافقة على عضوية كل من السادة المدرجة اسماؤهم ادناه كأعضاء في مجلس الادارة الاصليين والاحتياط لمصرف التنمية الدولي وكما يلي :-

اعضاء مجلس الادارة الاصليين:-
١- السيد معين حسين اسماعيل - رئيس مجلس الادارة
٢- السيد سليم امين احمد - نائب رئيس مجلس الادارة
٣- السيد فؤاد محمد رضا الجواهري - المدير المفوض - عضو مجلس الادارة
٤- السيد محمود محمد محمود - عضو مجلس الادارة
٥- السيد صفاء حسين حبيب - عضو مجلس الادارة

الاعضاء الاحتياط:-
١- السيدة منى معين حسين - عضو احتياط
٢- السيد فرياد عمر عبد الله - عضو احتياط
٣- السيد عبد الامير حسن محمد -عضو احتياط
٤- السيد مصطفى سليم امين -عضو احتياط
٥- ناظم عبد الكريم محمد - عضو احتياط

البيانات المالية لمصرف التنمية كما هي في الربع الثالث لسنة ٢٠١٤ ومقارنتها مع الربع الثالث والحسابات الختامية لسنة ٢٠١٣ .

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2013 / 9 / 30	الفصل الثالث كما في 2014/9/30	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	313,326,290	241,136,720	425,577,065	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments		54,573,922		الاستثمارات
Monetary Credit	146,501,986	16,207,304	245,714,970	الائتمان النقدي
Debtors	28,816,803	18,996,283	41,937,284	المدينون
Fixed Assets	55,655,631	49,992,298	62,136,372	الموجودات الثابتة
Total Assets	544,300,710	380,906,527	775,365,691	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	339,836,575	155,082,159	296,085,954	حسابات جارية و ودائع
Creditors	1,272,623	30,800,031	159,709,612	الدائنون
Provisions	8,688,394	3,674,014	8,758,020	التخصيصات
Paid – up Capita	160,000,000	160,000,000	250,000,000	رأس المال المدفوع
Reserves	1,094,629	1,094,629	2,439,614	الاحتياطيات
Net Profits	31,646,709	28,493,914	31,055,994	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	544,300,710	380,906,527	775,365,691	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	70,074,209	53,361,810	54,503,783	*مجموع الايرادات
Total Expenses	38,427,500	24,867,896	23,447,789	*مجموع المصروفات

مصرف الخليج التجاري

كتاب وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات رقم(٢٦٧٩٠) في ٢٠١٤/١١/١٠ تم زيادة راس مال المصرف من (٢٥٠) مليار دينار الى (٣٠٠) مليار دينار وفقا لاحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ..

وبهذه المناسبة تبارك رابطة المصارف الخاصة في العراق واسرة مجلة المصارف العراقية هذه الخطوة الهامة من المصرف متنمين للادارة العامة والعاملين في المصرف كل الموفقية والنجاح ..

مصرف انتركونتنتال

IBL BANK

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الثالث كما في 2013 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2014/9/30	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	140,00	89,54	60,70	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	0,00	0.00	0.00	الاستثمارات
Monetary Credit	7,90	14,31	25,13	الائتمان النقدي
Debtors	0,16	13,88	23,37	المدينون
Fixed Assets	0,94	2,18	2,44	الموجودات الثابتة
Projects Under Performance		0,75	1,52	مشاريع تحت التنفيذ
Total Assets	149,00	120,66	113,16	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	138,13	107,88	82,55	حسابات جارية و ودائع
Creditors	0,06	0,30	0,50	الدائنون
Provisions	0,15	1,83	2,45	التخصيصات
Paid – up Capita	8,75	8,75	24,49	رأس المال المدفوع
Reserves	0,06	0,06	0,09	الاحتياطيات
Net Profits	1,05	1,05	1,80	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	147,15	118,82	110.08	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	2,56	3,61	3,70	*مجموع الايرادات
Total Expenses	-1,76	-2,82	-2,24	*مجموع المصروفات

١- نتائج الاعمال والبيانات المالية الفصلية للربع الثالث لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع المتحقق في الحسابات الختامية في ٢٠١٣/١٢/٣١ (المدققة) ومع بيانات الفصل الثالث لعام ٢٠١٣ .

٢- بيانات هامة مطلوبة للفصل الثالث كما في ٣٠/٩/٢٠١٤ .
- عدد الفروع في بغداد (١) وفي المحافظات (٢) وخارج العراق (٢٠) .
- عدد العاملين في مقر الادارة العامة للمصرف (-) وعدد العاملين في الفروع (٢٨) .
- عدد العاملين في المصرف ذكور (١٥) والاناث (١٣-) وفي اعمال الحراسة (١٢٦) .
- عدد المتعاملين مع المصرف وفروعه : حسابات جارية (٤٦١٢) توفير (٢٠٩-) ودائع لأجل (٧٩٣) .

- عدد المقترضين من المصرف لربع الثالث لعام ٢٠١٤ (٤٥٢) ولعام ٢٠١٣ (٤٠٧) .
- عدد الاعتمادات المستندية المنفذة من المصرف وفروعه خلال الفصل (-) ومجموع مبالغها (—) مليار دينار .
- عدد الحوالات المصرفية المنفذة من المصرف وفروعه خلال الفصل (١٩٠٥) ومجموع مبالغها (١٨٩،٠٠) مليار دينار (Outward).
- عدد الحوالات المصرفية المنفذة من المصرف وفروعه خلال الفصل (١٤١٢) ومجموع مبالغها (١٠٢،٠٠) مليار دينار (Inward).

بدء فعاليات القمة المصرفية العربية الأمريكية بنيويورك

استضاف بنك أوف نيويورك بمقره بمدينة نيويورك الأمريكية مؤخرا، القمّة المصرفية العربية الأميركية، وشارك في جلسات العمل بالقمة، التى نظمها اتحاد المصارف العربية، متحدّثون من كبار الشخصيات وأصحاب القرار المالي والدولي من الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي.

ومن الجانب العربي شاركت ١٦ دولة عربية منها ، لبنان ، اليمن ، الكويت ، قطر ، الإمارات ، السعودية ، البحرين ، مصر ، العراق ، موريتانيا ، الأردن ، بالإضافة الى المغرب ، كما شاركت السودان لأول مرة في أعمال القمّة.

وشاركت رابطة المصارف الخاصة في العراق في فعاليات المؤتمر بوفد ترأسه رئيس الرابطة السيد وديع نوري الحنظل ، التقى خلالها بعدد من الشخصيات العربية والدولية جرى خلالها التباحث بالشؤون الخاصة بالقطاع المصرفي العراقي وسبل تطوير العلاقات مع الجهات ذا ت العلاقة.

وشارك من الجانب الأمريكي، سيتي بنك ، بنك أوف نيويورك ، مورغان ستانلي، باركليز ، وستاندرد شارترد، HSBC ، وغيرهم من المؤسسات والجمعيات المصرفية الأمريكية.

كما شارك من المؤسسات الدولية كلّ من وزارة الخزانة الأمريكية ، البنك الفيدرالي الإحتياطي الأمريكي ، منظمة MENAFTF ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي، مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي،وزارة الخارجية الأمريكية ، بالإضافة الى مؤسسة التمويل الدولية IFC.

الثاني من اليسار.. د. محمد بركات رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية - د. جوزيف طربيه رئيس جمعية مصارف لبنان - نائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية - السيد وديع نوري الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق خلال استقبال الوفود المشاركة في القمة لدعوة العشاء التي اقامها اتحاد المصارف العربية..

وركزت جلسات العمل على ضرورة التواصل والتنسيق بين القطاع المصرفي العربي والأميركي، ومع المسؤولين الأمريكيين لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والإطلاع على أبرز المستجدات في هذا الصدد، وتأكيد إلتزام المصارف العربية بتطبيق التوصيات الصادرة عن منظمة FATF الدولية، فضلاً عن إيجاد حلول للمشكلات التي يعانيها القطاع المصرفي الدولي.

وشهد مؤتمر القمة المصرفية العربية حسب بيان لإتحاد المصارف العربية إطلاق حوار جدّي بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي الأمريكي ، ما يسهم في وضع تصور حيال مستقبل البنوك المراسلة في بيئة تنظيمية متغيّرة والدور المتغير لهذه المصارف.

وخلال استقبال د. محمد بركات رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية للسادة المدعوين على حفل العشاء الذي اقامه اتحاد المصارف العربية على شرف الوفود المشاركة في القمة المصرفية العربية الامريكية ، التقى السيد وديع الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق مع السادة د. جوزيف طربية رئيس جمعية مصارف لبنان والسيد نائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية ، وجرى خلال اللقاء بحث افاق التعاون المشترك بين رابطة المصارف الخاصة في العراق واتحاد المصارف العربية وجمعية مصارف لبنان..

وعلى هامش اللقاءات في واشنطن مع صندوق النقد الدولي التقى السيد وديع الحنظل مع السيد منصور الميمان رئيس البنك الاهلي السعودي ، وجرى خلال اللقاء بحث سبل توثيق العلاقات المصرفية بين العراق والسعودية .

كما التقى رئيس الرابطة خلال عشاء العمل الذي اقامته السفارة البحرينية بالسيد حمود بن سنجور الزدجالي محافظ البنك المركزي في سلطنة عمان والدكتور علي زبيب الخبير في الشؤون القانونية المصرفية ، وتم التباحث في جملة من القضايا التي تخص العمل المصرفي العربي وتوثيق العلاقات المصرفية العربية خلال الفترة القادمة .

من اليمين السيد علي عاصم الجنابي - مصرف الخليج التجاري- السيد احمد وليد احمد رئيس مجلس ادارة المصرف العراقي الاسلامي - السيد وديع الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق

رئيس الرابطة السيد وديع الحنظل مع السيد جاك - وزير مالية سابق

رئيس الرابطة مع السيد منصور الميمان رئيس البنك الاهلي السعودي على هامش اللقاءات في اشنطن مع البنك الدولي..

من اليمين السيد وديع الحنظل رئيس الرابطة - السيد حمود بن سنجور الزدجالي محافظ البنك المركزي في سلطنة عمان - د. علي زبيب الخبير في الشؤون القانونية المصرفية.

من جانبه قال وسام حسن فتوح الامين العام لاتحاد المصارف العربية ، إن مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الامريكي المقام بمدينة نيويورك الأمريكية جمع البنوك الخاصة العربية، وجهات منظمة عربية ممثلة فى البنوك المركزية من جهة والجهات الأمريكية ممثلة فى وزارة الخزانة الأميركية، البنك الفيدرالى الاحتياطى الأمريكى، ومؤسسات مصرفية من جهة أخرى، للتحاور والنقاش فى ظل الظروف التى تمر بها المنطقة العربية، والتحديات التى تفرضها تطورات مكافحة العمليات الإرهابية فى منطقة الشرق الأوسط.

مع السيدعلي عاصم الجنابي - مصرف الخليج التجاري والسيد نبيل العذاري رئيس منظمة اقتصادية - اربيل على هامش دعوة العشاء لاتحاد المصارف العربية

المصارف العراقية
في ضيافة الخبير الاقتصادي علي الدهوي

الواقع الاقتصادي العراقي في ظل الاوضاع التي يمر بها العراق

الاقتصاد العراقي قبل العام ٢٠٠٣ وبعد ٢٠٠٣ لم يكن اقتصاد سيلم بمعنى الكلمة وذلك لاننا الى اليوم نعاني من علو المصاريف الحكومية وزيادتها ونموها وهنالك بعض المقومات في الحكومه هي من تساعد على هذا الزياده غير الصحيحه واعتماد العراق على مورد النفط باعتباره العائد الرئيسي لتنمية الاقتصاد دون الالتفات الى الموارد العراقيه الاخرى مثل الزراعه والصناعه والسياحه و التجاره مما ادى نمو الطلب على الوضائف الحكوميه مما ادى الى الزياده في اعداد الموظفين وعدم الاهتمتم بمسألة الانفاق الحكومي غير المجدي وتدخل ضمن اطار البطاله المقنعه التي تكبد الحكومه خسائر كبيره واسنزاف كبير لاموال الدوله ...

الخبير الاقتصادي
الدكتور علي الدهوي

و هنا لايمكن ان تقع الملامه على حكومه معينه او جهه معينه فالكل في المؤسستين التشريعيه و التنفيذيه يتحمل هذه الزياده غير المجديه في البطاله المقنعه التي لا يجني منها العراق اي شي فكان الاجدر بهذه المؤسستين ايجاد تشريعات جديده تتماشى مع الوضع الاقتصادي للبلدان المجاوره والاكتساب من خبراتهم طوال العقود المضت ..

*** لو التجأت الحكومه الى القطاع الخاص بكل مفاصله هل يمكن التخلص من ظاهره البطاله المقنعه ؟**

هذا مطلب الكثير من رجال الاعمال ،طالبوا بها منذ عام ٢٠٠٣ والانتقال من القوانين والانظمه السابقه الى قوانين العلمية الاقتصاديه التي تواكب التطور العالمي ولابد من عدم ادخال الحكومه في كل مفاصل الاقتصاد فالحكومه هي من تدير الاقتصاد وهي من تدير التجاره والصناعه والزراعه والادويه وكل شي ... فوجود القطاع الخاص وتنمية وذلك بلاعتماد على عده عوامل لعل ابررزها الاستثمار كون القطاع الخاص العراقي وحده لايستطيع العمل او يحل المشكله ويمكن ان يطور هذا القطاع الاستثمار الاجنبي الذي اكتسب الخبره الكافيه في بلدان العالم فقدوم المستثمر في مرحله ما وينجح سيفتح الباب على مصراعيه للاخرين للاسراع في دخول السوق العراقيه .

*** كيف يمكن ان نطور الاستثمار ؟**

ان الاستثمار في العراق اليوم لايمكن ان يرتقي الى ابسط الاستثمارات في المنطقه العربيه وهو ما يضعف الاقتصاد العراقي بشكل عام لو تحدثنا بلغه الارقام برأيك هل ان المستثمر العراقي يتملك ارقام تتجاوز ال ٢٠٠ مليار دولار بالتاكيد لا فهو الان يتحاج الى رديف اجنبي يقوم بتنميه اموله ومساعدته في انشاء المشاريع الاستثماريه وبالتالي يمكن تشغيل اكبر قوى عامله وتخليص الحكومه من النفاقات التشغيليه وتقليل الانفاق الحكومي لكن لا يمكن ان يتحقق هذا دون وجود ضمان اجتماعي حقيقي وتغيير في القوانين البيروقراطيه التي تشل حركة الاقتصاد العراقي الى اليوم .

*** للقطاع المصرفي دور مهم في الاستثمار كيف نقيم دوره في هذه المرحلة**

المشكله ليست في المصارف اليوم المشكله في القوانين التي تقيد المصارف الخاصه من العمل هناك شي جدا مهم وهو يجب ان يكون مستقلا تماما عن الحكومه وقرارتها اذ لايمكن للبنك المركزي ان يأخذ دوره كباقي دول العالم الا اذا كان مستقلا بحد ذاته فبسبب الاوضاع التي مر ويمر به العراق عطل القطاع المصرفي ونرجع الى مساله القوانين المصرفيه الحاليه لا تسمح للمصرف ان يعمل بصوره صحيحه مما ادى الى عدم عمل هذه المصارف بصوره صحيحه وعدم تقبل المصارف في البلدان المجاوره لها بسبب مسأله الحولات وغيرها

*** كيف يمكن ان نرتقي بهذا القطاع الحيوي**

الارتقاء بهذا القطاع من خلال السماح للمصارف بالدخول وتمويل مختلف الاسواق العقاريه والديون الحقيقه التشغيليه والتقليل من سقف الائتمان المرتفع وفتح افاق الثقه بين الشركات الرصينه العالميه اضافة على ذلك يجب على الحكومه والقطاع المصرفي تعزيز ثقه المواطن بالمصارف من خلال نشر الوعيه المصرفيه وتشجيع الشباب على العمل في سوق الاوراق وتداول العملات ومواكبه التطور العالمي في القطاع المصرفي من خلال استعمال البطاقه المصرفيه الذكيه بدلا من النقد المالي في الجيوب وبالتالي سنحرك هذا القطاع بالشكل الصحيح .

*** ماهي كلمتك للقطاع المصرفي الخاص**

يجب على القائمين على السلطه التشريعيه التخلص من القوانين الشموليه التي قيدت القطاع المصرفي وايجاد قوانين تتناسب مع التطور العالمي الحاصل في القطاع المصرفي وفسح المجال للمصارف الخاصة بأخذ دورها الحقيقي في السوق العراقيه بكل مجالاته وكلمتي الى الحكومه العراقيه عدم الاخذ بلاخطاء الفرديه لبعض المصارف واحتسابها على المصارف بشكل عام ...

سوق العراق للأوراق المالية

جلسة الخميس ٢٠١٤/١١/١٣

القيمة المتداولة	624,677,515
الاسهم المتداولة	393,188,542
الصفقات	330
اغلاق المؤشر	103.28
نسبة التغير %	1.39
الشركات المدرجة	83

الشركات المتداولة	36
الشركات المرتفعة	16
الشركات المنخفضة	8
شركات الهيئة العامة	2
المتوقفة بقرار من الهيئة	9
الشركات غير المتداولة	36

سوق العراق للاوراق المالية
IRAQ STOCK EXCHANGE

نشرة التداول في السوق النظامي رقم (١٩٥)

اسم الشركة	رمز الشركة	افتتاح	اعلى سعر	ادنى سعر	المعدل الحالي	المعدل السابق	اغلاق	اغلاق سابق	التغير (%)	الصفقات	الاسهم المتداولة	القيمة المتداولة
قطاع المصارف												
مصرف اشور	BASH	0.890	0.890	0.890	0.890	0.900	0.890	0.900	-1.11	1	200,000	178,000
مصرف بابل	BBAY	0.400	0.420	0.400	0.410	0.400	0.410	0.400	2.50	18	19,551,381	8,006,552
مصرف بغداد	BBOB	1.590	1.600	1.590	1.600	1.580	1.600	1.590	0.63	24	52,943,740	84,690,547
المصرف التجاري	BCOI	0.660	0.660	0.660	0.660	0.660	0.660	0.660	0.00	5	3,200,000	2,112,000
مصرف دار السلام	BDSI	0.930	0.930	0.920	0.920	0.920	0.920	0.930	-1.08	5	5,000,000	4,601,000
مصرف الخليج	BGUC	0.860	0.880	0.860	0.870	0.860	0.860	0.860	2.33	8	42,640,000	37,106,800
مصرف الاستثمار	BIBI	0.850	0.870	0.850	0.870	0.850	0.870	0.850	2.35	6	4,937,333	4,284,480
المصرف الاسلامي	BIIB	0.890	0.900	0.890	0.870	0.900	0.890	0.890	0.00	3	2,002,770	1,792,493
مصرف الشرق الاوسط	BIME	0.690	0.690	0.650	0.680	0.670	0.650	0.680	-4.41	30	55,763,720	37,108,633
مصرف كوردستان	BKUI	1.900	1.900	1.870	1.870	1.900	1.870	1.940	-3.61	3	775,000	1,470,250
مصرف المنصور	BMNS	0.840	0.870	0.820	0.860	0.840	0.870	0.830	4.82	59	88,318,800	76,321,856
المصرف المتحد	BUND	0.730	0.730	0.730	0.730	0.740	0.740	0.730	1.37	5	2,050,000	1,496,920
مجموع قطاع المصارف										167	277,382,744	259,169,531
قطاع التامين												
الاهلية للتامين	NAHF	0.950	0.950	0.950	0.950	0.950	0.950	0.950	0.00	1	5,306	5,041
مجموع قطاع التأمين										1	5,306	5,041
قطاع الاستثمار												
الزوراء للاستثمار المالي	VZAF	0.700	0.700	0.700	0.770	0.770	0.700	0.770	-9.09	5	1,069,063	748,344
مجموع قطاع الاستثمار										5	1,069,063	748,344
قطاع الخدمات												
البادية للنقل العام	SBAG	1.650	1.700	1.610	1.680	1.650	1.690	1.650	2.42	5	311,968	524,588
بغداد العراق للنقل العام	SBPT	46.050	46.050	43.000	43.500	47.360	44.000	47.000	-6.38	23	417,000	18,138,500
العراقية للنقل البري	SILT	1.580	1.580	1.570	1.580	1.590	1.570	1.600	-1.87	6	3,800,000	5,991,000
مدينة العاب الكرخ	SKTA	6.350	6.350	6.350	6.350	6.190	6.350	6.210	2.25	2	285,326	1,811,820
المعمورة العقارية	SMRI	4.320	4.400	4.300	4.390	4.120	4.400	4.400	0.00	20	11,134,111	48,927,064
مجموع قطاع الخدمات										56	15,948,405	75,392,972
قطاع الصناعة												
بغداد غازية	IBSD	2.250	2.270	2.220	2.240	2.250	2.270	2.240	1.34	30	74,175,600	166,484,156
الهلال الصناعية	IHLI	0.680	0.680	0.680	0.680	0.680	0.680	0.680	0.00	1	2,000,000	1,360,000
التمور العراقية	IIDP	1.110	1.120	1.110	1.110	1.120	1.120	1.120	0.00	3	895,021	995,812
المنصور الدوائية	IMAP	0.730	0.730	0.710	0.730	0.720	0.710	0.730	-2.74	3	1,100,000	801,000
الخياطة الحديثة	IMOS	2.750	2.750	2.750	2.750	2.750	2.750	2.750	0.00	1	142,512	391,908
الاصباغ الحديثة	IMPI	1.250	1.250	1.220	1.250	1.220	1.250	1.220	2.46	3	900,000	1,125,000
الصناعات الكيمياوية	INCP	0.730	0.730	0.730	0.730	0.730	0.730	0.730	0.00	4	2,752,981	2,009,676
انتاج الالبسة الجاهزة	IRMC	4.960	5.000	4.960	4.990	4.700	5.000	4.700	6.38	2	149,000	743,040
مجموع قطاع الصناعة										47	82,115,114	173,910,592
قطاع الفنادق												
فندق بابل	HBAY	70.000	70.000	70.000	70.000	70.000	70.000	70.000	0.00	2	60,000	4,200,000
فنادق عشتار	HISH	41.000	41.000	41.000	41.000	40.970	41.000	40.100	2.24	10	455,000	18,655,000
فنادق كربلاء	HKAR	1.490	1.510	1.470	1.500	1.490	1.510	1.490	1.34	11	10,917,284	16,389,099
الاستثمارات السياحية	HNTI	17.000	17.000	17.000	17.000	17.000	17.000	17.000	0.00	1	25,000	425,000
فندق فلسطين	HPAL	15.800	15.900	15.800	15.850	15.800	15.900	15.800	0.63	14	1,450,000	22,982,000
فندق السدير	HSAD	29.000	30.000	29.000	29.090	30.000	30.000	30.000	0.00	2	220,000	6,400,000
سد الموصل السياحية	HTVM	5.150	5.150	5.150	5.150	5.230	5.150	5.150	0.00	1	3,646	18,777
مجموع قطاع الفنادق										41	13,130,930	69,069,876
قطاع الاتصالات												
اسيا سيل	TASC	13.000	13.010	13.000	13.000	13.000	12.990	13.010	0.15	11	3,523,980	45,816,760
مجموع قطاع الاتصالات										11	3,523,980	45,816,760
مجموع السوق النظامي										328	393,175,542	624,113,115

نشرة التداول في السوق الموازي رقم (٩٢)

اسم الشركة	رمز الشركة	افتتاح	اعلى سعر	ادنى سعر	المعدل الحالي	المعدل السابق	اغلاق	اغلاق سابق	التغير (%)	الصفقات	الاسهم المتداولة	القيمة المتداولة
قطاع الصناعه												
الصنائع الكيمياوية	IMCI	42.000	44.300	42.000	43.420	4.400	44.300	40.400	9.65	2	13,000	564,400
مجموع قطاع الصناعه										2	13,000	564,400
مجموع السوق الموازي										2	13,000	564,400
مجموع تداولات السوق										330	393,188,542	624,677,515

بلغ الرقم القياسي العام (١٠٣.٢٨٠) نقطة مرتفعا بنسبة (١.٣٩%)

ايقاف التداول

ايقاف التداول على اسهم الشركات اعتبارا من ٢٠١٤/١٠/٢٧ لعدم ايفائها بمتطلبات الافصاح المالي وتزويد الهيئة والسوق بالبيانات المالية الختامية لسنة ٢٠١٣ والشركة الكندي لانتاج اللقاحات واستمرار ايقاف التداول على اسهم الشركات : (العراقية لنقل المنتجات النفطية ، بغداد لخدمات السيارات ، مصرف الاقتصاد) ، ولا تزال شركة المشروبات الغازية والمعدنية للمنطقة الشمالية متوقفة لعدم تزويد الهيئة والسوق بالبيانات المالية الفصلية للفصل الاول والثاني لعام ٢٠١٤ والبذور العراقية اعتبارا من جلسة ٢٠١٤/١١/٣ وذلك لعدم ايفاء الشركة بمتطلبات الافصاح المالي للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٣/٣١ .

ص . ب :٣٦٠٧ العلوية الهاتف : 07711211522 - 07270094594 E-mail : info-isx@isx-iq.net Web site : www.isx-iq.net

قانون الامتثال الضريبي الامريكي على الحسابات الاجنبية (FATCA)

عبد الرحمن حمادي عمر
معاون المدير المفوض
مصرف سومر التجاري

هل تطبيق قانون الامتثال الضريبي الامريكي على الحسابات الاجنبية سيؤثر سلباً على الزبائن الذين سيقفلون حساباتهم في المصارف بسبب التصريح عن الارصدة المالية الخاصة لهم .

علماً بأن هذا القانون يشمل زبائن مصارفنا العراقية من حاملي الجنسية الامريكية وحاملي (كرين كارد) ولكون المصارف العراقية تحمي المعلومات الخاصة باصحاب الحسابات الا انها أيضاً ملتزمة بالتعليمات الدولية والشروط الخاصة بقانون الامتثال الضريبي الامريكي على الحسابات الاجنبية . كما ان الافصاح عن المعلومات والبيانات الحسابية سوف يضع الزبائن المشمولين أمام خيارين .

١- الموافقة على رفع السرية المصرفية والاستمرار بالعمل مع المصارف العراقية .
٢- أقفال حساباتهم لدى المصارف لغرض الامتناع عن دفع الضرائب الواجب تسديدها وعدم الافصاح عن سرية المعلومات أعتباراً من ٢٠١٤ ومما يؤدي الى مسك سجلاتهم الحسابية خارج نطاق منظومة المصارف العراقية التي التزمت جميعاً بشروط هذا القانون الذي بموجبه يتراجع دور السرية المصرفية التي هي مصدر جذب للمودعين والمستثمرين أمام أستعداد مصارفنا لتطبيق FATCA .

ولغرض تطبيق القانون الامريكي الجديد في العراق وجب على مصارفنا والمؤسسات المالية مراجعة لوائح عملائها بدقة ومطالبة الراغبين في التعامل معها بتوثيق موافقتهم على رفع السرية لصالح مصلحة الضريبة الامريكية ووضع نظام برامج وتحليل بياناتها وتقيم هذا النظام لغرض التطبيق وبموجب لجان اختصاص لوضع خطة العمل من اجل تأمين كافة الاعمال المطلوبة على المستوى القانوني للبلد وكذلك الاستعانة بشركات تمتاز بالخبرة في القوانين الضريبية الامريكية وكما يلي :-

أ- أعتماد الاساليب والتقنيات الحديثة والالتزام بالمعايير الدولية .
ب- مراجعة لوائح عملائها بدقة من ناحية التحري عن المساهمين لحاملي الجنسية الامريكية و(كرين كارد) في الشركات بنسبة ١٠% أو اكثر والخاضعين للضريبة الامريكية .
ج- طلب التعاون من قبل المشمولين بهذا القرار برفع السرية لصالح الضريبة الامريكية.
د- وضع لجنة قانونية لتطبيق القانون الجديد بالاشتراك مع دائرة العمليات المصرفية .

أما من ناحية مصارفنا العراقية فهي تعي بأن خروجها وعدم ألتزامها بتطبيق الفاتكا سوف يؤدي الى خروجها من المنظومة المصارف العالمية .

ويتطلب تطبيق نظام الفاتكا الجهد والوقت الكثير من المسح الشامل للحسابات المملوكة للمصرف ووضع برنامج معلوماتي متخصص يساعد على تطبيق الفاتكا لغرض أعطائها المعلومات عن الحسابات الخاضعة لقانون الامتثال الضريبي والحقيقة أن تطبيق (الفاتكا) لا يولد عراقيل لكون حامل (الجنسية الامريكية) و (كرين كارد) مجبر على الالتزام به والهدف الحقيقي هو ضبط التهريب الضريبي التي يعتبرها النظام الامريكي من ضمن الجرائم . مما يولد مخاطر كبيرة على المصارف في حالة عدم الالتزام ولا ننسى دور البنك المركزي العراقي الذي كان رائداً في أدخال التشريعات واللوائح التنظيمية العالمية وخلق التنوع في الصناعة المصرفية العراقية وهو ما يسهل عمل المصارف العاملة في العراق ويمكنها من مواصلة أداء أدوارها الحيوية ومواكبة متطلبات القانون .

إدارة مخاطر صندوق الاستقرار

د. مظهر محمد صالح

١- هدف البحث وفرضيته

ينصرف هدف البحث حول الموضوع المذكور انفاً الى اكتشاف وتحليل نتائج ادارة مخاطر صندوق الاستقرار Stabilizing fund المعبر عنه بصندوق تنمية العراق DFI والمنشأ بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٤٨٣ في مايس ٢٠٠٣ والقاضي بايداع عوائد بيع النفط الخام العراقي او الغاز او المشتقات النفطية بعد استقطاع ٥% من تلك العوائد النفطية حصريا (تودع لمصلحة صندوق الامم المتحدة للتعويضات) والمتعلقة بالحرب على الكويت ١٩٩٠.

ولايمنع من ان يتسلم صندوق تنمية العراق اية اموال أُخرى كالارصدة المجمدة التي رفع التجميد عنها وتعود ملكيتها للحكومة العراقية .

وكذلك بقايا ارصدة مذكرة التفاهم بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء وغيرها من الاموال السيادية بعد العام ٢٠٠٣.تقوم فرضية البحث على مبدأ ان ادارة مخاطر صندوق تنمية العراق وعده صندوقاً سيادياً للاستقرار ،لم يتجه بأهدافه وطريقة ادارته بأن يمثل صندوقاً فعلياً بكونه احد نماذج صناديق الثروة السيادية،بقدر ما كان صندوقاً تحوطياً لمواجهة تقلبات الايرادات النفطية في موازنة جمهورية العراق السنوية ومنذ منتصف العام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر.وان هذا النمط التحوطي في ادارة مخاطر صندوق الاستقرار قد ولد دالة منفعة للثروة النفطية هي محدبة تجاه نقطة الاصل concave .

مما تعني ان ثمة علاوة مخاطر Risk premium ترتبها ادارة المخاطر نتيجة إرتباط تمويل المشاريع الاستثمارية بالموازنة(كتكاليف متغيرة) بدرجة تقلب الفائض المالي في صندوق تنمية العراق(كأيرادات تحوطية مُمولة) وهي تقابل تغطية العجز الافتراضي السنوي في موازنة البلاد السنوية.

وبهذا فقد نشأت آلية معقدة ربطت بين القدرة على إستدامة تنفيذ المشاريع الاستثمارية وبين استدامة موارد صندوق الاستقرار وابتعاد موارده المالية عن التقلب(اي ان امثلية تنفيذ الاستثمارات هي دالة لأمثلية موارد صندوق الاستقرار المستدامة). فالحصيلة هي مستوى منخفض في قدرات تنفيذ المشاريع الاستثمارية وبلوغ نتائج بطيئة عُدت غير مُرضية في مسيرة التنمية ، و ثمنها تلكوء التنفيذ (المبرمج) للمشاريع السنوية واعتبار كلفة التلكوء او التباطؤ هي النظير المقابل لعلاوة المخاطر المنوه عنها في اعلاه.

٢- ادارة مخاطر الموازنة العامة

تُعرف حالة اللايقين Uncertainty بانها الحالة التي لايمكن معرفة نتائجها العملية .ولكن عندما يمكن معرفة (احتمالية) تحقق النتائج العملية ازاء الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، فانها ستعرف بالخطر Risk.وان ادارة ذلك الخطر Risk management يمثل العملية التي تساعد الادارة على فهم وتقييم الخطر واتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهته.وبناءً على ماتقدم فقد جاء الفصل السادس من قانون الادارة المالية وادارة الدين رقم ٩٥لسنة ٢٠٠٤ موضحاً بالنص على ماياتي:(تُعد الموازنة الاتحادية بشكل خاص على تنبؤات حكيمة ومعتدلة لأسعار النفط والمنتجات النفطية...والضرائب...والايرادات الكمركية..الى آخره).

ولما كانت عائدات المورد الطبيعي المستخرج والمصدر (النفط) تمثل نسبة لاتقل عن ٩٥% من ايرادات الموازنة العامة في العراق فأن هذه الايرادات الضيقة بالصفة الريعية ، تعني ان عوائد النفط تتقلب بسبب الظروف والعوامل الخارجية الدولية لسوق النفط وليس للانتاج والانتاجية من دور في تحديد قيمة الانتاج . وازاء هذا الشكل من الايرادات المرهون بالطلب الخارجي وتقلباته وانعكاساته على الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، فلابد من استقرار ايرادات الموازنة ومصروفاتها ان يخضع لنمط محدد من انماط ادارة المخاطر . فثمة خيارين مطروحين امام صناع السياسة المالية في ادارة الموارد النفطية ويوصفان ضمن طبيعة وعمل ادارة المخاطر ويمثلان شكلاً من اشكال المصدة المالية fiscal buffer او مخففة الصدمة المالية لمواجهة تقلبات اسواق النفط. فالخيار الاول ، هو التعاقد مع مشترين بكميات معرفة مسبقاً وبأسعار مخصومة يلتزم بها الطرفان مستفيدين مهما كان التقلب في اسعار سوق النفط . و الخيار الثاني ، يتمثل بوضع اسعار افتراضية مخفضة تحوطياً لاغراض اعداد الموازنة بإيرادات اقل ونفقات اعلى عن طريق احداث عجز مخطط ، حيث يترك تمويل العجز للتقلبات الايجابية الحاصلة في اسعار النفط ، وعد ذلك بديل لصندوق استقرار الموازنة stabilizing fund .

وبسبب الاحادية الشديدة للاقتصاد وانعكاس ذلك على احادية تدفق موارد الموازنة العامة وتعرض الايرادات الى شدة عالية من التحفظ والحذر في ادرة مخاطر الموازنة العامة،لذا فقد اخذ موضوع بناء اوتركيب الموازنة اتجاهين مختلفين، شكلا قيدا على اداء الموازنة العامة نفسها، فاولهما : تحويل الفوائض المتحققة جراء تخفيض سعر برميل النفط لاغراض تقدير الموازنة (بعد توليد فجوة سعرية تبتعد عن اسعار السوق والمبيعات الفعلية للنفط العراقي) الى موازنة السنة المالية اللاحقة وعد ذلك تمويلاً تجميعياً يصب في مصلحة نمو سقف الموازنة السنوية اللاحقة وتوسعها الانفاقي ،وهكذا إستمر الحال سنوياً بالتتابع وثانيهما : حصول اتجاه مقلق يفضل تغطية المصروفات الثابتة في الموازنة والتي تمثل بشكل عام الموازنة التشغيلية على حساب وضع جانب كبير من الموازنة الاستثمارية الى احتمالات العجز وتقلب سوق النفط وعدها مصروفات متغيرة.

ففي حال حصول عجز فعلي جراء انخفاض ايرادات النفط ستاخذ النفقات الجارية الرواتب والاجور التفضيل الاول على حساب النفقات الاستثمارية (كخدمات الطرق والجسور وغيرها)التي ستاخذ بدورها التفضيل الثاني .

وبناءً على اشكالية هذه القيود التي فرضتها الموارد الريعية على حسن اداء المشاريع والنشاطات ذات الاولوية الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة لبلوغ اهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي ، فقد بدأ جدل واسع حول طبيعة اعداد الموازنة من موازنة بنود سهلة التنفيذ ضعيفة الكفاءة الى موازنة برامج واداء مما يسهل مراقبة كفاءة الموازنة العامة مع توافر بديلين اخرين هما الموازنة الصفرية والموازنة التعاقدية ، وهي انماط مازال يعمل بها في البلدان الغربية عموماً .

فاللافت للنظر ان ادارة مخاطر الموازنة في بلدان العالم ذات الاقتصادات المتنوعة الانتاج والتي مصادر موازناتها من الايرادات المتاتية من الضرائب بالدرجة الاساس وغيرها التي يولدها نمو الناتج المحلي الاجمالي ، فأنها تعتمد مايسمى بالمثبت الديناميكي automatic stabilizer في ادارة مخاطر موازناتها العامة. وهو تعبير عن ان النفقات او الايرادات الحكومية التي تتوسع وتتقلص هي للتعويض عن حالة انتعاش او تراجع الاقتصاد الكلي ، بعبارة اوضح هي فقرات في الموازنة الحكومية التي تجعل الانفاق الحكومي ياخذ بالارتفاع او يجعل الضرائب تنخفض جراء هبوط الناتج المحلي الاجمالي .

ويأتي هذا الاسلوب في تصميم الموازنات في الاقتصادات شديدة التنوع لتفادي التصلب الدستوري عن اعادة تعديل تشريع قانون الموازنة عند حصول تقلبات في الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الوطني للبلاد .

وهي مسألة في غاية الاهمية حيث تخفض الضرائب عن العاطلين عن العمل ويرتفع الانفاق لدعم اولئك العاطلين ومن دون مداخلة تشريعية يصعب تنفيذها خلال السنة المالية(وتفادي مايسمى بالتباطؤ الداخلي للسياسة المالية inside lag يعمق من المشكلة الاقتصادية او يساير ما يسمى بالدورة الاقتصادية pro cycle مما يعني ان المثبت الديناميكي هو لمواجهة الدورة الاقتصادية او anti cycle).

ان مشكلة المصدة المالية في ادارة مخاطر الموازنة في بلادنا مقارنةً بالمثبت الديناميكي ، تأتي من مشكلة هيكلية تتمثل في تركيب الثروة الى الناتج المحلي الاجمالي ، ففي الولايات المتحدة التي تبلغ هذه النسبة من الثروة بحوالي (١٠) مرات الناتج المحلي الاجمالي، نجدها في بلد مثل العراق ربما تزيد على (٤٥) مرة من الناتج المحلي الاجمالي .

فكلما تكبر النسبة يعني ان الدخل منخفض ومصدر ايرادات الموازنة هو ريعي شديد التقلب، مما يعظم من دور المصدة المالية والتي تعني (حجز موارد مالية مستقبلية متدفقة) واعتمادها كأحتياطي مالي او مصدة مالية الى حين انتهاء سنة الموازنة او السنة المالية. وهي بمثابة خزين مالي متجمع يستنفد ببطء خلال السنة خشية تقلب الايرادات وحتى اليوم الاخير من تلك السنة المالية .

في حين ان مبدأ التعويض في المثبت الاسمي يلجأ الى الاقتراض من السوق المالية وتوليد عجز فعلي او حتى الاقتراض بصورة احتمالية تحوطية مسبقة بغية اعادة النشاط الاقتصادي او الاستعداد لمواجهة الدورة الاقتصادية .وحتى لو كان التمويل بالاصدار النقدي (مع ملاحظة ان هذا الامر يتعارض حاليا في العراق مع نص المادة ٢٦من قانون البنك المركزي العراقي النافذ رقم ٥٦لسنة ٢٠٠٤ والتي تحظر اقراض الحكومة) من منطلق ان النشاط الاقتصادي القادم سيعظم جباية الضرائب ويسد العجز ويخفض نسبة الدين مستقبلا .

تؤازر هذا الاتجاه اليوم مايسمى بالنظرية النقودية الجديدة اوما يمكن تسميتهم بالرمزيون الجدد new chartilists.

وبغض النظر عما تقدم ، فأن ادارة المخاطر في ظل المصدة المالية fiscal buffer هي اكثر تعقيدا واكثر ضياعا للموارد واقل كفاءةً وفق الصورة القائمة حالياً حيث تتحول موارد المصدة المالية في السنة t-t الى السنة 1 مع استمرار العجز المخطط نفسه ، اي ان المصدة المالية هي التعبير عن احتمال عجز مخطط بفوائض محجوزة يجري تدويرها سنوياً والتي بلغت في صندوق تنمية العراق DFIحوالي ١٨ مليار دولار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢ وبنحو ٦مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣ ،كما ان السنة المالية للعام ٢٠١٢ على سبيل المثال انتهت بفائض نسبته ٨%من الناتج المحلي الاجمالي ،في حين ان موازنة العام الذكور قد صممت على عجز نسبته ٨% من ذلك الناتج المحلي الاجمالي للعراق.

وفي الاحوال كافة ، اذا كانت المصدة المالية تعبر عن احادية الاقتصاد وان المثبت الديناميكي يعبر عن تنوع الاقتصاد او الناتج المحلي الاجمالي ، فأن الاخير هو ذو طبيعة متدفقة flow في حين ان المصدة المالية هي ذات طبيعة خزنية عموما stock تتحول الى تدفقات عند الحاجة .

فالمثبت الديناميكي يعبر عن موارد للموازنة متأتية من منابع الاقتصاد الكلي كافة وبدرجة عالية من التنوع في الدخل الاجمالي في حين ان المصدة المالية هي نظام تحوطي يعتمد التقلب في الدخل الناجم عن الاقتصاد الاحادي الذي يعتمد على مورد سيادي واحد للبلاد كالنفط . ولكي نتحول الى آلية في ادارة مخاطر الموازنة العامة قريبة من المثبت الديناميكي وتبتعد تدريجيا عن المصدة المالية بشكلها الحالي ، فينبغي توافر شروط تنويع بعض مصادر الموازنة ، حتى في ظل الاحادية الاقتصادية الحالية ، ونقصد بذلك الذهاب الى التنويع المالي .

فأمام البلاد فرصة استثمار المصدة المالية نفسها وتحويلها الى صندوق ثروة سيادي بدلا من تفريغ موارد المصدة دورياً وتحويلها من خزين مالي الى تدفق مالي في السنة المالية اللاحقة ، فالاستثمار في ذلك الصندوق السيادي سيكون مدراً للدخل ايضاً ويمارس وظيفة صندوق الاستقرار بدلا من المصدة المذكورة بآليتها الحالية والاستفادة في مواجهة مشكلات البلاد في الامد القصير على اقل تقدير ، واذا ما تعاظمت عوائده فسيتحول الى صندوق سيادي للثروة sovereign wealth fund وان عوائده ستمارس وظيفة المثبت الديناميكي الذي ستكون ايراداته بمثابة تدفق مالي تعويضي مستمر في حالة تقلب المورد

الاحادي الطبيعي مما يعني خلق تنوع غير مباشر في موارد الموازنة مع توافر حماية ذاتية في حال انخفاض عوائد الموارد النفطية.

وبهذا يمكن للصندوق السيادي ان يأخذ منحيين في ادارة المخاطر والتي تعني التأمين على الامكانات المحتملة للخسارة جراء تقلب اسواق النفط وتأثير ذلك على ايرادات الموازنة ، الاول : وهو ادارة موارد مالية في ذلك الصندوق يكون فيها تفضيل السيولة على العائد المتوقع وهو الجزء الذي سيمثله صندوق الاستقرار بدلا من المصدة المالية الراهنة ، وبأمكانه توفير موارد للموازنة كافية لتغطية الاجور والرواتب المودعة فيه لفترة بين ٣-٦ اشهر . في حين ينصرف الجزء الاخر من صندوق الثروة السيادية الى نمط من ادارة المخاطر يفضل العائد المتوقع على السيولة وتصب تلك العوائد عند تحققها في صندوق الاستقرار وبشكل مستمر . وبهذا لابد من اعتماد مبدأ(الميزانية المتوازنة Balanced Budget (اوالقبول بعجز سنوي طبيعي لايتعدى ٣% من الناتج المحلي الاجمالي والتخلي عن فكرة العجز الافتراضي virtual deficit السنوي الذي يرتب علاوات المخاطر. وبهذا فسنحصل على دالة منفعة للثروة ذات مخاطر محايدة Neutral risk اوخالية من المخاطر ، اي ان علاوة المخاطر ستكون صفراً ولاوجود لها.اما علاوة المخاطر في حال ادارة مخاطر صندوق الثروة السيادية فستكون سالبة (اي بمعنى ستنقلب علاوة المخاطر الى عوائد ايجابية بدلاً من ان تكون تكاليف مترتبة عن ادارة مخاطر الصندوق المذكور في اعلاه)، وان دالة منفعة الثروة ستكون مقعرة بأتجاه نقطة الاصلconvex.

٣- الاستنتاجات

ا- ان توليد صندوق استقرار يواجه موازنة سنوية مصممة على اساس العجز الافتراضي ترتهن التخصيصات الاستثمارية السنوية فيها والشروع بالتنفيذ على درجة استقرار موارد الصندوق، قد ادى الى ظهور دالة منفعة متناقصة للثروة محدبة الشكل نحو نقطة الاصلconvex

مما تعني ان البلاد تدفع باستمرار علاوات مخاطر(وهي كلفة الفرصة لتوفير فائض سيولة نقدية كافية تغطي الكلفة المتغيرة في الموازنة اي كلفة تخصيصات المشاريع الاستثمارية في الموازنة السنوية) .

اذ غالباً ما تنجم تلك العلاوات عن السلوك المتحفظ في ادارة مخاطر صندوق الاستقرار المتجنب للمخاطر Risk avearse في طبيعته والملازم لدالة منفعة ثروة متناقصة. وعليه ،فان دالة منفعة الثروة المتزايدة (الخالية من علاوات المخاطر)تتطلب ادارة للمخاطر من النمط المسمى بأخذي المخاطر او الباحثين عنها Risk seeker وهو امر لايتم تحقيقة الا بأدارة صندوق ثروة سيادية بديل عن فلسفة المصدة المالية وصندوق الاستقرار (اللذان يفضلان تعظيم السيولة على العائد) ، كما ان دالة منفعة الثروة في صندوق الثروة السيادية ستكون مقعرة نحو نقطة الاصل convex ذلك عند الشروع بأدارة مخاطر صندوق الثروة السيادية والذي سيعظم فيه مبدأ العائد على مبدأ السيولة.

ب- يؤدي اسلوب ادارة مخاطر صندوق الاستقرار المبني على سلوك تجنب المخاطر وتحمل علاوات مخاطر الى نشوء مايسمى في علم المالية العامة بـ (قيد الميزانية الصعب Hard budget constrait)،والذي يعني تقييد الصرف على المشاريع الاستثمارية(التكاليف المتغيرة) وعدم تخطي القيد الذي فرضته ادارة صندوق الاستقرار لمصلحة تفضيلها مايسمى بـ (قيد الميزانية الهش او الناعم Soft budget constraint)المتعلق بسهولة الصرف على متطلبات الموازنة التشغيلية(التكاليف الثابتة)،اذ ينصرف قيد الموازنة الهش او الناعم الى امكانية تخطي قيود الصرف من جانب الادارة المالية لصندوق الاستقرار وعلى وفق معتقد مفاده:ان سهولة الصرف وتجاوز قيد المصروفات لايرتب نتائج خطيرة على الوضع المالي العام،وياتي عكس قيد الميزانية الصعب(وهو المبدأ الذي يرتب تضحيات في ادارة تمويل الموازنة الاستثمارية السنوية بطريقة خالية من الكفاءة ولمصلحة الموازنة التشغيلية.

خاتماً،فأن حصيلة الموازنات الاستثمارية الحكومية منذ العام ٢٠٠٩ تمثل بعدد المشاريع المتوقفة او المتلكئة .فهي اليوم ركام من المشاريع (غير المنجزة) بلغ عددها باقل من ١٩آلاف مشروع غير مكتمل وبقيمة تقديرية اجمالية لاتقل عن ٢٨٠تريليون دينار.

وان المصروف الفعلي على تلك الاعمال غير المنجزة او المتعثرة هو بنحو ١٠٠ تريليون دينار حتى الوقت الحاضر.وان علاوة المخاطر تماثل كلفة التلكوء وعدم انجاز المشاريع.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الإقتصاديين العراقيين.
المصدر. شبكة الاقتصاديين العراقيين
://iraqieconomists.net/ar/http

استراتيجيه اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي وفق المنهج الاقتصادي لبرنامج الحكومه الجديدة

سمير النصيري
خبير مصرفي

مقدمه

إن القطاع المصرفي العراقي اليوم يعتبر دعامة اساسية لبناء اقتصاد وطني حر يقوي من دعائم الدولة العراقية ويدفع بها نحو عملية النمو والاستقرار الاقتصادي اذ ان بناء هذا القطاع على اسس قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي واستخدام التقنيات الحديثه وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة بالقدرات الوطنية الخلاقة خاصة اذا استطاع هذا القطاع ان يساهم في التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي.

وبما ان القطاع المصرفي العراقي يشكل الحلقة التمويلية الاولى والرئيسية للانشطة الاستثمارية وان المرحلة المقبلة وبشكل خاص خلال فترة الاربع سنوات القادمه (العمر الدستوري للحكومة العراقية الجديدة) يتطلب اليوم اكثر من اي وقت مضى فتح المجال امام المصارف للعمل بكل يسر ومرونه وفعالية للمساهمة في دعم الاستثمار لانه العصب الرئيسي لعجلة النمو والتطور والتنمية.

وبما ان جميع الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي تؤكد ضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية والاستثمار لاسباب ذاتيه تتعلق بادارة وهيكليه العمل المصرفي في العراق واسباب موضوعيه تتعلق بواقع الاقتصاد العراقي الريعي وسياقاته والياته الهجينه والمشتته بين اقتصاد السوق وبين الاقتصاد المركزي ، حيث ان مشاكل الاقتصاد العراقي كثيرة ومتشعبه وهناك تشابك وخلط بين اليات الانتقال الى اقتصاد السوق وفق ماشارت اليه الماده (٢٥) من الدستور العراقي وبين ضوابط ومحددات وقوانين الادارة المركزيه للاقتصاد اضافه الى عدم الاستقرار الامني والاقتصادي ساهمت جميعها في جعل حصول عقبات وموانع كثيرة في تطبيق المنهج الاقتصادي خلال المرحله السابقه .

و لكي يتم بناء استراتيجيه واعده لاصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي للسنوات الاربعة المقبلة وبشكل يتناغم مع برنامج الحكومه الجديدة في الاصلاح الاقتصادي وبناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق وفق المنهج الاقتصادي للبرنامج الحكومي والذي ينص في الفقرة (د) من رابعا والخاصة (بتنمية الاعمال المصرفية) على مايلي :

(تعد المصارف التجارية من المؤسسات المالية ذات اهمية بالغة لاي نشاط اقتصادي وتمثل احدى حلقات النظام المالي للبلد وانعكاسا لانظمته الاقتصادية والتجارية والمالية كما تعد احدى بوابات تشجيع المستثمرين وجلب رؤوس الاموال والتي يمكن ان تحقق من خلال تنظيم ومعالجة الشؤون الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات العلاقة وتفعيل دور البنوك الحكومية والمصارف التخصصية ومصارف القطاع الخاص (الاهلية) لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني ومعالجة مشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج مع التأكيد على تطوير العلاقات الاقتصادية والخارجية مع دول العالم لزيادة حجم التبادل التجاري وتطوير العلاقات مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية)، وهذا يتطلب ان يتم دراسه واقع القطاع المصرفي العراقي في ضوء تطبيقات السياسه النقديه التي يعتمدها البنك المركزي العراقي خلال السنوات السابقه ونظرته للاشراف والرقابه على المصارف استنادا الى تجربته المطبقه منذ ٢٠٠٣ ولغايه الوقت الحاضر.

كذلك لابد من تحديد التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي والمعالجات التطبيقيه المطلوبه لعمليه الاصلاح والتطوير .

وهذا ماسيتم بحثه في هذه الدراسه التي ستتضمن المباحث التالية :

المبحث الاول - الواقع والتطورات في القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الثاني - التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي .

المبحث الثالث - اجراءات البنك المركزي العراقي لاصلاح القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الرابع - استراتيجية مقترحة للاصلاح المصرفي في العراق

المبحث الاول :- الواقع والتطورات في القطاع المصرفي العراقي

اولا- مؤشرات نشاط المصارف الحكومية لعام ٢٠١٣

الحقيقة المشخصة لدى البنك المركزي العراقي ولدى المنظمات المالية والدولية انه قد حصل تطور في القطاع المصرفي العراقي في ضوء المؤشرات المالية للعمليات المصرفية للسنوات (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)حيث تشير الجداول المرفقة إلى حصول تطور خلال السنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٣) بشكل واضح وحيث بلغت نسب النمو المتحققه للمصارف الحكوميه في الموجودات (٧ـ١٩,%) وفي الائتمان النقدي (٠,٥%) والودائع (٩,٨%) وراس المال والاحتياطيات (١٣,٥%) .

ثانيا - مؤشرات نشاط المصارف الخاصة لعام ٢٠١٣

اما في المصارف الخاصه العراقيه فقد بلغت نسب النمو للموجودات (٢٥%) وللائتمان النقدي (٣٤%) وللودائع (١٦%) وللاستثمارت (٦٨%) وراس المال والاحتياطيات (٢٨%) .

وفيما يخص نسب النمو المتحققه للمصارف العربيه والاجنبيه العامله في العراق والذي

يبلغ عددها (١٣) فرعا لهذه المصارف فقد بلغت (٢٥,٦%) للموجودات و(٢٩٠%) للائتمان النقدي و(٥٧,١%) للودائع و(١%) لراس المال والاحتياطيات .

ومن خلال التحليل للمؤشرات الماليه ونسب النمو والمدرجه في الجداول (١و٢و٣) انه حصل فعلا تطور واضح في انشطه القطاع المصرفي العراقي بالرغم من مواجهته تحديات وعقبات عديده ، حيث استمر هذا التطور ضمن عام٢٠١٤ لغايه ٣٠/٦/٢٠١٤وبما في الجداول (٤و٥) تشير نتائج الاعمال لاكبر عشرة مصارف خاصه في العراق بان النشاطات الرئيسيه والخاصه بالعمليات المصرفيه الداخليه والخارجيه قد حققت تطورات نوعيه في راس المال وفي الائتمان النقدي وفي بناء قاعده ودائع واسعه والاهم من ذلك كله هو نمو المركز المالي لجميع المصارف الخاصه وبشكل خاص المصارف موضوع البحث ، كذلك ارتفاع نسبه النمولنسبه الربحيه المتحققه فيها مما اثر بشكل جلي على العائد على الموجودات وهو احد المؤشرات القياسيه لكفاءة الاداء اذ ارتفع بنسبه جيدة بالمقارنه مع السنوات السابقه .

جدول (١)

جدول مقارنة البيانات المالية للمصارف الحكومية العراقية

لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ - مليون دينار

ت	التفاصيل	2013	2012	النمو%
1	الموجودات	207.320.061	173.213.376	19.7%
2	الائتمان النقدي	23.381.756	23.261.997	0.5%
3	الودائع	60.242.538	54.867.766	9.8%
4	الاستثمارات	3.334.212	4.855.932	-31.3%
5	راس المال والاحتياطيات	2.496.680	2.198.974	13.5%
6	الربح المتحقق	926.866	926.186	0.1%

المصدر - البنك المركزي العراقي -

المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان - قسم التدقيق المكتبي

جدول(٢)

جدول مقارنة البيانات المالية للمصارف العربية والاجنبية

لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ - مليون دينار

ت	التفاصيل	2013	2012	النمو%
1	الموجودات	1.684.187	1.340.536	25.6%
2	الائتمان النقدي	341.289	87.51	290%
3	الودائع	892.457	567.979	57.1%
4	الاستثمارات	22.347	19.962	11.9%
5	راس المال والاحتياطيات	183.894	181.894	1%
6	الربح المتحقق	26.169	27.866	-0.6%

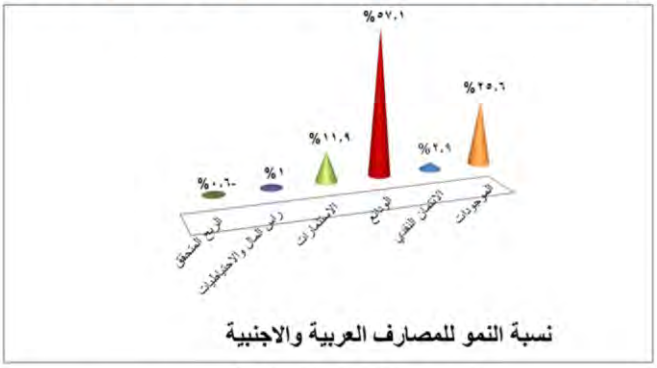

المصدر - البنك المركزي العراقي -

المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان - قسم التدقيق المكتبي

ثالثا - مؤشرات نشاط اكبر ١٠ مصارف خاصة لعام ٢٠١٤

وفي ضوء تحليل المؤشرات الماليه لنتائج نشاط المصارف الخاصه العراقيه التي اصدرت تقارير الشفافيه والافصاح كما في ٣٠/٦/٢٠١٤ يبرز تصنيف اكبر ١٠ مصارف في مجموع الموجودات وفي راس المال وفي نسبه الربحيه المتحققه مما يؤشر بشكل واضح كفاءة الاداء للمصارف الخاصه العراقيه وبشكل خاص المصارف العشرة الكبيرة بالمقارنه مع (٣٥) مصرف خاص عراقي و (١٣) فرع لمصارف اجنبيه وعربيه عامله في العراق.

١- مجموع الموجودات

يتصدر مصرف بغداد الترتيب الاول في الموجودات (١,٧٦٣,٦٣٦) (ترليون وسبعمائه وثلاثه وستون مليار وستمائه وسته وثلاثون مليون دينار) ، ثم يليه بالترتيب الثاني مصرف الشمال والترتيب الثالث مصرف كوردستان والرابع مصرف الخليج التجاري والخامس مصرف المنصور للاستثمار ثم التنمية الدولي ويليه المتحد للاستثمار والائتمان العراقي والاهلي العراقي والعراقي الاسلامي وبالرغم من التفاوت في المركز المالي لهذه المصارف بين (٤٨٠,٠٠٠-١,٧٦٣,٦٣٦)مليون دينار الا ان المصارف اعلاه تعتبر هي المصارف الكبيرة الحجم بالمقارنه مع المصارف الخاصه الاخرى في السوق المصرفيه العراقيه وفق الموجودات .

جدول(٣)

جدول مقارنة البيانات المالية للمصارف الاهلية العراقية

لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ - مليون دينار

ت	التفاصيل	2013	2012	النمو%
1	الموجودات	18,636,469	14,855,826	25%
2	الائتمان النقدي	5,418,801	4,056,065	34%
3	الودائع	8,941,692	7,715,211	16%
4	الاستثمارات	1,516,517	904,565	68%
5	راس المال والاحتياطيات	5,899,293	4,600,000	28%

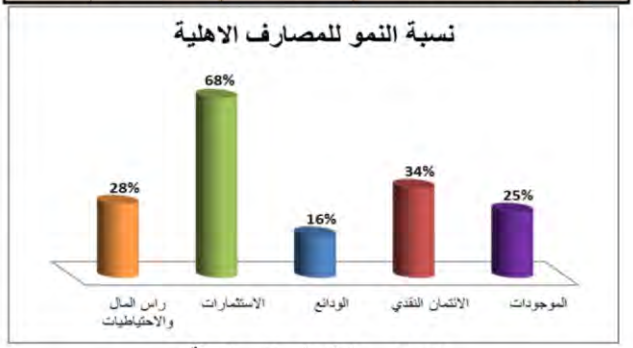

المصدر - البنك المركزي العراقي -

المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان - قسم التدقيق المكتبي

جدول (٤)
جدول مقارنة الموجودات لاكبر (١٠) مصارف خاصة في العراق
النصف الاول ٢٠١٤ - مليون دينار

ت	المصرف	مجموع الموجودات	الربح	الموجودات %
1	بغداد	1.763.636	17.567	0.9
2	الشمال	1.464.861	13.389	0.9
3	كوردستان	1.027.379	25.861	2.5
4	الخليج التجاري	855.253	27.016	3.1
5	المنصور للاستثمار	772.081	9.194	1.2
6	التنمية الدولي	724.026	20.032	2.7
7	المتحد للاستثمار	722.488	27.419	3.7
8	الائتمان العراقي	654.268	5.708	0.8
9	الاهلي العراقي	542.405	7.899	1.5
10	العراقي الاسلامي	480.000	7.000	1.4

المصدر - التقارير الفصلية للنصف الاول للمصارف الخاصة في العراق لعام ٢٠١٤

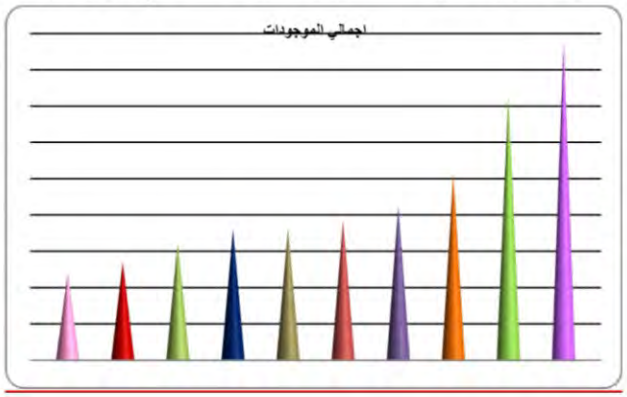

٢- العائد على الموجودات

اما في معيار قياس كفاءة الاداء في احتساب العائد على الموجودات يتضح ان المصرف المتحد للاستثمار في الترتيب الاول بنسبه (٣,٧%) يليه مصرف الخليج التجاري بنسبه(٣,١ %) ثم التنمية الدولي بنسبه(٢,٧%) وكوردستان بنسبة (٢,٥) ، ممايؤشر متانه ملحوظه في اداء هذه المصارف على الرغم من الظروف التشغيليه المعقده التي تواجه المصارف العراقيه عموماً بسبب الاوضاع غير المستقرة.

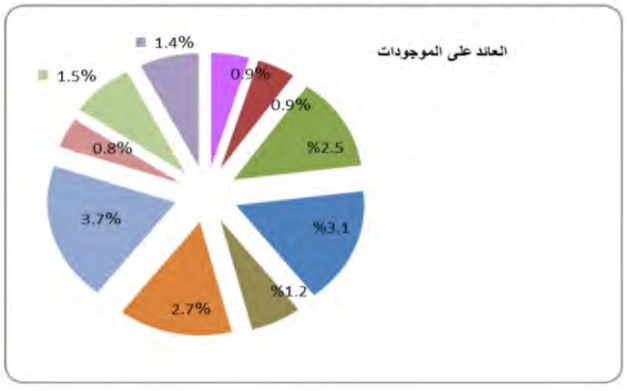

٣- نسبه الربحيه

تصدر مصرف الخليج التجاري المصارف الاخرى في نسبه الربحيه حيث بلغت (١١%) ويليه بالترتيب الثاني والثالث مصرف المتحد للاستثمار و مصرف كوردستان بنسبه (٩%) ثم مصرف التنمية الدولي في الترتيب الرابع بنسبه(٨%) ، وفي حقيقه الامر ان نسبه الربحيه هي احدى المؤشرات الماليه المهمه في قياس كفاءة النشاط المصرفي (الاستثماري والتمويلي) وقدرتها على بناء قاعدة ودائع عاليه ومنح قروض وتسليفات وتمويل للمشاريع الاقتصاديه الصغيرة والمتوسطه والكبيرة بشكل مثالي وبنسب نمو متطورة بما يعزز من مساهمتها في التنميه الاقتصاديه.

جدول(٥)
جدول مقارنة نسبة الربحية لاكبر (١٠) مصارف خاصة في العراق
النصف الاول ٢٠١٤ - مليون دينار

ت	المصرف	رأس المال	الربح	نسبه الربحيه%
1	الخليج التجاري	250.000	27,016	11
2	المتحد للاستثمار	300.000	27.419	9
3	كوردستان	300.000	25,866	9
4	التنمية الدولي	250.000	20.032	8
5	بغداد	250.000	17,567	7
6	اشور	250.000	16.382	6.5
7	الشمال	265.000	13.389	5
8	المنصورللاستثمار	250.000	9,194	3.6
9	اربيل	265.000	8,777	3
10	الاهلي العراقي	250.000	7.899	3

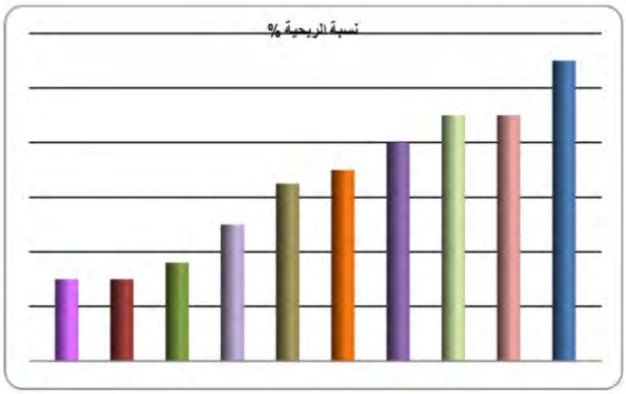

من المؤشرات اعلاه وتحليل الجداول يتبين بشكل واضح ان المصارف العشرة الكبيرة اعلاه تتصدر المصارف الخاصة في العراق في جميع نشاطات العمليات المصرفية وبشكل بارز الايرادات المتحققة ونسب توظيف الاموال بالاتجاهات التي تخدم العملية الاقتصادية في العراق وبما يؤكد التركيز في مجال الاستثمار لقاعدة الودائع الواسعه والسيولة العالية التي تحتفظ بها هذه المصارف واستغلالها في التنمية الاقتصادية والاعمار .

ولكن بالرغم من المؤشرات الجيده لكفاءة الاداء للمصارف العراقيه فان هناك تقارير صادرة عن البنك المركزي الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي العراقي تؤكد على ضعف مساهمه القطاع المصرفي كغيره من القطاعات الاقتصاديه الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط باعتبار ان اقتصادنا ريعي ويعتمد بالدرجه الاساس على النفط.

سمير النصيري
خبير مصرفي
مصرف الخليج التجاري

لكي ينطلق الاستثمار في العراق .. عليكم بحواضن المستثمرين

الدكتور عبدالحسين العنبكي
المستشار الاقتصادي-رئاسة الوزراء

أمعّنا كثيرا في استقـراء تجارب البـلدان المشابـهة للعراق ووجدنا ان الاسـتثمار لا يمكن ان ينطلق الا من خلال حـــواضن متكاملة تذلل الصعاب والمخاوف التي تقف في طريق المســتثمرين وخاصة الأجانب منهم ، والتي يستوجب إزالتها قبل ان نغالي في دعوة الشـركات الدولية للاسـتثمار في العراق ، لان أبوابـنا مؤصدة بقـيود إدارية كونكريتيـة تجعـل الدعـوات الإعلاميـة المتكررة للقدوم الى العراق نوعا من العبث والتهريج ، ولان معظم العقبات تحـتاج الى إصلاح إداري ومؤسسي واقتصادي يطول أمده لأننا كبـلنا أيدينا بسلسـلة طويلة من الإجراءات التشريعية تجعل انتظار النضج التشريعي مكلفا ويدخل العراق في سـنوات اخرى من التنمية الضائعة ، عليه نعتقـد ان الوضع الانتقالي في العراق يحتاج إلى إيجاد حـواضن للمســتثمرين في إطار تطويع القوانين والأنظمة السائدة ، وهي عبـارة عن مركز أعمال واســتثمار Business Centres تبـنى في بـغداد والمحـافظات وفق أحـــــدث التصاميم المعمارية المتخصصة لتقـــديم الخدمات المتكاملة للمسـتثمرين وخاصة الأجانب (خدمات من المطار للمطار) تكرس مســـــتوى من الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين للقدوم الى العراق وتفحص الفرص الاسـتثمارية التي يفترض ان تعرض هي الأخرى بأســلوب مختلف يجذب المستثمرين.

أولا : ما المشـــكلة .. لماذا حـــواضن المستثمرين ؟ :

١. وجود تهويـل اعلامـي جعـل صـورة العراق قـاتمه فيما يتعلق بـالوضع الامني ووضع الفســـاد الاداري والمالي ووضع الروتين الاداري المقيت وتأخر الاجراءات وظروف الإقـامة والعيش والعمل وغيرها من التقـارير التي يطلع عليها المسـتثمرون ويحـجمون عن القـدوم حـيث تتفاقـم لديهم المخاطر الاســـتثمارية وتتعاظم الكلف وتقضم كثيرا من الربح المتوقـع من الفرص المتاحـة و سـوف يؤخر ذلك عملية انطلاق عجلة الاسـتثمار وبالتبـعية سـوف لا تكون هنالك تنمية.

٢. غياب جهة راعية للمستثمر الاجنبـي في العراق تنجز له الأمور الآتية :

- تسهيل ومتابعة إجراءات تأشيرة الدخول ، وهي اليوم معرقل حقيقي للاستثمار.
- استقبـال آمن للمســتثمرين من المطار واســتكمال إجراءاتهم اللوجسـتية كافة المتعلقة بالإقامة والسكن المريح والخدمات المكتبية كالسكرتارية والمحـاماة والترجمة وتقديم العروض ومتابعتها.
- توفير متطلبـات الحـماية الشـخصية للمسـتثمرين ، من أفراد على مسـتوى عالٍ من التدريب ضمن معايير شـركات الحمايةً وسيارات مصفحـة وأجهزة اتصال وخرائط تنقل آمن وغيرها.
- توفير متطلبـات العمل المرن من حـيث الاتصالات والانترنيت والتنقـلات وغيرها والوصول الـى موظفـي الخدمـة والوصـول الى المعلومة المؤكدة.
- توفير اسبـــاب الترفيه التي اعتاد عليها المستثمرون بوصفهم طبقـة ثرية مرفهة من مسابـح وقـاعات رياضة واسـتجمام وطعام وشراب حسب الطلب.
- توفر قـــاعات اجتماعات للمســتثمرين الأجانب مع هيئات الاستثمار والجهات ذات العلاقـة من الحـكومة العراقـية ، ويمكن ان تكون النافذة الواحـــدة لهيئات الاســتثمار موجودة بـــكل كوادرها الفنية والإدارية في مكاتـب خاصـة داخـل مراكـز الأعمـال (الحواضن) لساعات معينة تتلقى العروض الاستثمارية المقدمة من قبل المستثمرين ثم تـدرس وتمنـح الإجـازات خـلال المـدد القـانونية التي يفترض ان تقـلص الى أدنى حد.
- القيام بإجراءات تسجيل الشركات الأجنبية في العراق نيابـة عن المســتثمر الأجنبـي ومراجعة دوائر الضرائب والرســوم وفتح المكاتب وتجهيزها والحصول على موظفين بمستوى عالٍ من المهارة والكفاءة للعمل في استثماراتهم المحتملة.
- تمكين المستثمر من التعرف على السوق المحـلية ودراسـتها بدقـة من خلال جمع البـيانات وتوزيع وتصنيف الاستبـيانات الميدانيـة والتعـرف علـى منافـذ التصديـر وحجم الطلب المحتمل المحلي والخارجي

٢ ومدى التكامل القطاعي محـليا ومع دول الجوار في مجال (المستخدم /المنتج) وسبل حصول المشـروع المحـتمل على المدخلات اللازمة للإنتاج وغيرها.
- تمكين المســتثمر الاجنبـي من الوصول الســهل الى جملة الامتيازات والواجبـات الواردة في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
- توجيه المســتثمر نحـــو مصادر التمويل المصرفي الميسر الموجودة حـاليا والممكنة مستقبلا والضمانات الميسرة للحصول على التسهيلات المصرفية والتسهيلات الائتمانية وفرص التأمين الممكنة وهي أمور قد تكون غامضة لدى المستثمر.

٣. بذلك تكون حواضن المستثمرين (مراكز الأعمال) هي المفتاح لانطلاق الاسـتثمار ، لأنها سوف تبدد مخاوف المستثمرين وتتيح لهم الخدمات الترفيهية واللوجســـــتية والإدارية و الفنية والاستشـارية المطلوبـة ، وتقـلل المخاطر والكلف ، وعندها يقـتنص المسـتثمرون الفرص الاسـتثمارية بشـكل تلقـائي سلس ويشـرعون في التنفيذ فتنطلق عجلة البناء وتصبح المصالح الاستثمارية تحمي بعضها بعضا بشكل تلقائي أيضا.

ثانيا: أين نحن الآن ؟ .. لقد سبقتنا الصومال: قبـــل خمس ســـنوات في ٢٠٠٩ زارني المستشار الاقتصادي في السفارة الأمريكية وسـألني عن مستقبل الاسـتثمار في العراق وذكر ان وحدة المهمات لدعم الاسـتثمار في وزارة الدفاع الامريكية (سينتهي عملها بعد سـتة اشـهر) وهي وحـدة تقدم الدعم الممكن للمسـتثمرين الأجانب فما هي البـدائل التي لديكم ، أجبـــته على الفور علينا ان نوجد حـواضن للمسـتثمرين الأجانب ونقـدم كل التسـهيلات ، وبـعد خروجه مباشـرة بـدأت أضع التوصيف اللازم للمقـــترح ، و كان هنالك مسـتثمرين عراقـيين وأجانب لديهم شركات أمنية ولوجستية معنية بالخدمات

الاستثمارية سعوا إلى إيجاد هذا النوع من الحضانه للمستثمرين الاجانب الا أن جهودهم مبعثرة ولم يتم رعايتها من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار، إما جهلا بالموضوع وهو الأغلب لأنهم يزعمون انه لا يحقق قيماً مضافة للاقتصاد، رغم انه يمثل المفتاح الأساسي للإتيان بمشاريع تحقق قيماً مضافة، فمراكز الأعمال هي المعبر للولوج الميسر نحو كل الأعمال والاستثمار المولدة للقيم المضافة، وربما إهمالا من الهيئة الوطنية للاستثمار وهو الأخر غير مستبعد، وبعد استكمال المقترح أرسل الى مكتب رئيس الوزراء الذي أرسله على الفور الى الهيئة الوطنية للاستثمار التي نظرت إليه من زاوية ضيقة معتقدة انه يحمل مأخذ على عملها وتدخل في سياقاتها وبدأت تسوق الأعذار والمبررات ونحن نرد وهم يردون الى ان ضاع الموضوع كغيره من الأفكار والرؤى والإستراتيجيات في أروقة اللف والدوران الإداري تحت رحمة إرادة خفية ربما تبطن أغراضاً مخفية لإعاقة الاستثمار ومنع العراق من تحقيق التنمية.

وقبل سنة كنت في اسطنبول في مؤتمر اقتصادي والتقيت بوزير الاستثمار الصومالي وسألته عن وضع الصومال فقال الوضع أفضل بكثير مما تسمعونه في الإعلام، فالتهويل الإعلامي كبير وجعل المستثمرين يحجمون عن الاستثمار، وأردف قائلا، أود ان اشكر حكومة وشعب العراق لان العراق أعطانا منحة (١٠ مليون دولار) عند مشاركتنا في مؤتمر القمة العربية في بغداد، ثم استرسل قائلا، هذه المنحة استخدمناها في بناء (مركز أعمال ضخم في مقاديشو) لأننا أدركنا ان مفتاح الاستثمار يكمن في توفير حزمة الخدمات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي ويبدد مخاوفه، وفعلا أصبح المستثمرون يأتون باستثمارات مهمة وأخذت العجلة تدور، وصار يتكلم بنفس الرؤيا التي تعبت انا في تسويقها الى متخذي القرار الاقتصادي دون

واذن صاغية، لقد صعقت حقا، هي نفس فكرتنا وتنفذ بأموالنا في الصومال قبل العراق وبعشرة ملايين دولار فقط، ونحن لازلنا نتوسل بمسئولي مؤسسات مهمة تعرقل الانطلاق، وننشغل بالمكاسب الشخصية فيما بيننا دون الالتفات الى الملفات الاقتصادية وهي الأهم وموازنتنا العامة متخمة بمليارات الدولارات التي تذهب في أوجه استهلاكية ومظهرية تافهة للمسئولين بين المكاتب الفخمة وأرتال السيارات او في مشاريع وهمية كالأرصفة والحدائق التي تحال تكرارا لجني المال على حساب تقدم البلد او التي تتسرب الى جيوب الفاسدين، عندها علمت ان الصومال سبقتنا، نحن أصحاب الحضارة، وعلمت ان الديناصورات لم تنقرض في العراق ولازال جزء كبير من القرار الإداري بأيديها ولازالت مؤمنة بهيمنة الدولة على الاقتصاد وتمنع القطاع الخاص من اخذ دوره كما يؤكد الدستور.

ثالثا: ما المطلوب..؟:

- تخصيص أراضي مخلصة وفي مواقع إستراتيجية مهمة في مراكز المحافظات وفي بغداد لبناء صروح كبيرة ومتميزة وبنمط تخصصي تسمى (مراكز الأعمال والاستثمار) ويعلن عنها لاستقدام الشركات الرصينة المتخصصة بتقديم الخدمات الاستثمارية (من المطار للمطار) وتمنح كفرص استثمارية بتسهيلات كبيرة، وعند تعثر استقدام تلك الشركات تخصص لها الأموال من الموازنة العامة وتبنى تلك المراكز من قبل الحكومة ومن ثم تبرم عقود إدارة وتشغيل مع شركات الخدمات الاستثمارية فيما بعد، وبذلك نوجد المفتاح الأساسي لجذب المستثمرين.
- إعادة النظر برؤساء هيئات الاستثمار في المركز والمحافظات من حيث خلفياتهم العلمية وتخصصاتهم الدقيقة التي تنسجم واختصاص الهيئات ومدى امتلاكهم رؤيا حول الاستثمار وامتداداته الاقتصادية ومدى نظافة أياديهم ونزاهتهم عن استخدام الامتيازات الاستثمارية انتقائيا من اجل الثراء الشخصي وليس بناء العراق وتنميته.
- مراجعة وتقييم الفرص الاستثمارية الممنوحة خلال الفترات السابقة وتحديد مدى تنفيذها وحجم مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل للأيدي العاملة ومدى استخدام مدخلات الإنتاج المحلية والأجنبية ونوع مخرجاتها ومستوى تحقق المزيج الأمثل بين عناصر الإنتاج الداخلة فيها لكي لا تعطى الأراضي هدرا دون حقن العناصر الإنتاجية الأخرى من قبل المستثمر في عملية إنتاجية ناجحة اقتصاديا وفق مقاييس تجارية فضلا عن النفع الاجتماعي المنتظر لتحقيق التنمية.
- إيجاد إعلام اقتصادي احترافي مضاد للإعلام الذي يهول الوضع العراقي، ويمارس تخويفاً منظماً للمستثمرين الأجانب، تكون مهمة الإعلام المضاد تبديد مخاوف المستثمرين والترويج في ذات الوقت لقيام حواضن المستثمرين ووظائفها والخدمات التي تقدمها وفرص الاستثمار فيها.

التميز والابداع...

محمود البرزنجي
مستشار بنك التنمية الدولي

تبحث البنوك والمؤسسات على مكان لها في الصدارة دائماً ، وتسعى لتكون في المقدمة وقادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق الربح الأكثر والأداء الافضل والانتشار الاوسع .

ومن المؤكد ان البنوك والمؤسسات الافضل هي التي تكون قادرة على الابتكار والتجديد على اساس نام ومتطور ، والمدراء الافضل هم الذين يكونون قادرين على مساعدة الأفراد والاستفادة من مواهبهم الابداعية . والبنوك والمؤسسات المالية بات من المحتم عليها أجتياز تحد جديد الا وهو الابتكار والابداع والذي ينظر اليه على انه عملية ايجاد وخلق افكار جديدة ووضعها في الممارسة الصحيحة .

وهذا مايستدعي التأكيد على أهمية أستثمار الافكار البناءة لدي الفرد في تحريك مواهب الاخرين ومهاراتهم بشكل يخدم الجميع وهذا ما لا يتم الا اذا توافرت المقومات الاساسية للابتكار وارتفعت معوقاته.

ولعل من أهم مقومات الابتكار الشعور بالانتماء للمؤسسة وهو شعور جميل ولا سيما اذا كان متوافقاً مع الحق والمنطق وعلى العكس من ذلك فأن الشعور باللامبالاة يفسر تخلف الكثير من الدول النامية .

كما ان الابداع لا بد له من أجواء حرة يسودها أحترام الآراء والمواقف وان كانت تخالفنا .

ومن هنا فإن المؤسسات الإبداعية والمدراء المبدعين هم الذين يزيدون من فرص التفاهم ويعملون على تشجيع الافراد على تطوير أفكارهم وأبداع أقتراحاتهم لتحسين ظروف العمل وفتح المجالات الأوسع للمزيد من البذل والعطاء .

اما المؤسسات المنغلقة على نفسها او المدراء الذين لا يجدون للآخرين موقعاً بينهم ولا يحترمون آراء الآخرين فأنهم يحكمون على أعمالهم بالفشل وعلى أنفسهم بالتراجع شيئاً فشيئاً .

ان الأداري المبدع هو الذي يرى جهده متكاملاً مع الجهود التي يقدمها الأخرون ويرى في أنجازات الأخرين أنجازات للمؤسسة وأنجازات المؤسسة في المحصلة النهائية هي أنجازات الجميع .

ولا ننسى في خضم هذا البعد الأنساني في التعامل مع الأفراد لأن الانسان هو جوهر الأبداع والأبتكار وأدوات تحقيقه وتطبيقه بأسلوبه الأمثل . فكلما زاد الأهتمام بهم وشعروا أنهم محل أهتمام الادارة كلما تماسكوا أكثر وشعروا بشدة بالانتماء الى المؤسسة والعمل فأجتهدوا اكثر فأكثر لتحقيق المزيد من الانتاج وتقديم الخدمات في مستواها الأرقى .

ان من أبرز العوامل المساعدة التي تجعل من الابتكار داخل المؤسسات ظاهرة متأصلة وراسخة من المظاهر الأنسانية في التعاطي مع الأمور ، لأن سلامة المؤسسة وقوتها من سلامة افرادها وقوتهم .

مصرف سومر التجاري

البـــيانات المالية للفصل الثالث كما في ٢٠١٤/٩/٣٠ ومقارنتها بالبيانات الختامية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١..

بيانات هامة

- عدد العاملين في مقر الادارة العامة (٧٤) وعدد العاملين في الفروع (١٩٤) .
- عدد العاملين في المصرف : ذكـــور (١٥٠) والانـاث (١١٨) .
- عدد المتعاملين مع المصرف وفروعه : حسابـــات جارية (٦,٥٨٧) توفير (١،٥٩١) ودائع لأجل (٢٣١) .
- عدد المقترضين من المصرف للنصف الاول لعام ٢٠١٤ (١٤٣) ولعام ٢٠١٣ (١٤٩) .
- عدد الاعتمادات المستندية المنفذة من المصرف وفروعـه (٧) ومجمـــــــوع مبـــــــالغها (٢٥،٦٣٢،٨١٩،٣٠٠) مليار دينار .
- عدد خطابات الضمان المنفذة من المصرف وفروعـــه (٢٢) ومبالغها (٢،١١٤،٤٢٣،٥٠٠) مليار دينار .
- عدد الحوالات المصرفية الخارجية المنفذة من المصرف وفروعه (٦٥) ومجموع مبـــــــالغها (١٠٧،٨٧٥،٦١٦،٠٠٠) مليار دينار .
- عدد الحـــوالات المصرفية الداخلية المنفذة من المصرف وفروعه (٢٠٠) ومجمـــــــوع مبالغهـــــــا (٢٥،١٣٥،٠٠٠،٠٠٠) مليار دينار .

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الثالث كما في 2013 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في (مدققة) 2013/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2014/9/30	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	184,473	185,399	182,123	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	1,510	1,510	1,510	الاستثمارات
Monetary Credit	84,685	105,472	127,511	الائتمان النقدي
Debtors	32,199	1,512	52,101	المدينون
Fixed Assets	12,023	9,353	12,189	الموجودات الثابتة
	7,077	7,412	10,416	مشاريع تحت التنفيذ
Total Assets	321,967	310,658	385,850	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	107,477	105,254	108,629	حسابات جارية و ودائع
Creditors	10,778	5.080	7,615	الدائنون
Provisions	6,206	3,842	7,920	التخصيصات
Paid – up Capita	187,300	187,300	250,000	رأس المال المدفوع
Reserves & Net Profits	10.206	9,182	11,686	الاحتياطيات من ضمنها الارباح
Total Liabilities	321,967	310,658	385,850	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	35,120	44,489	12,904	*مجموع الايرادات
Total Expenses	32,765	42,921	9,100	*مجموع المصروفات
Net Profits	2,355	1,568	3,894	*الارباح المتحققة

مصرف إيلاف الاسلامي

١- نتائج الاعمال والبيانات المالية الفصلية للربع الثالث لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع المتحقق في الحسابات الختامية في ٢٠١٣/١٢/٣١ (المدققة) ومع بيانات الفصل الثالث لعام ٢٠١٣ التي تظهر نشاط المصرف من خلالها..

٢- بيانات هامة مطلوبة للفصل الثالث كما في ٣٠/٩/٢٠١٤ .
- عدد الفروع في بغداد (٦) وفي المحـافظات (١٠) وخارج العراق (-) .
- عدد العاملين في مقر الادارة العامة للمصرف (٧٥) وعدد العاملين في الفروع (٢٠٦) .
- عدد العاملين في المصرف ذكور (١٩٣) والانـاث (٨٨) وفي اعمال الحراسة (٨٤) .
- عدد المتعاملين مع المصرف وفروعه : حسابات جاريـــة (٢٢٨٧٦) توفير (-) ودائع لأجل (-) .
- عدد المقترضين من المصرف لربع الثالث لعـــام ٢٠١٤ (٩) ولعام ٢٠١٣ (١٢) .
- عدد الاعتمادات المستندية المنفذة من المصرف وفروعـه (١٠) ومجموع مبالغها (٢٤١١٨٦٥٧٢٧٢٨) مليار دينار .
- عدد الحوالات المصرفية المنفذة من المصرف وفروعـــه (٢٢٣) ومجموع مبالغها (٩٤٦٣٨٦٦٥١٧٦) مليار دينار .

(المبالغ مليون دينار)

Account	الفصل الثالث كما في 2013 / 9 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2014/9/30	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	177,893	138,086	277,465	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	4,089	4,089	1,089	الاستثمارات
Monetary Credit	34,291	109,463	95,814	الائتمان النقدي
Debtors	11,243	26,914	17,884	المدينون
Fixed Assets	38,829	34,603	49,605	الموجودات الثابتة
Total Assets	266,345	313,155	441,857	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	60,019	112,274	192,218	حسابات جارية و ودائع
Creditors	28,788	23,747	62,675	الدائنون
Provisions	5,771	3,886	3,421	التخصيصات
Paid – up Capita	152,000	152,000	152,000	رأس المال المدفوع
Reserves & Net Profits	19,767	21,248	31,543	الاحتياطيات من ضمنها الارباح
Total Liabilities	266,345	313,155	441,857	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	18,080	11,944	15,867	*مجموع الايرادات
Total Expenses	8,763	5,659	5,572	*مجموع المصروفات
Net Profits	9,317	6,285	10,295	*الارباح المتحققة

هكذا يعالج الإغراق السلعي !

ياسر المتولي

مضى اكثر من احد عشر عاما على مرحلة التغيير الاقتصادي في البلد ،وقد كان اسلوب الانفتاح الاقتصادي على العالم رغم انه فوضوي وغير منظم لكنه اجراءا صحيا لاشباع الرغبات الاستهلاكية لشعب عاش حقبة من الزمن حالة من الحرمان لابسط الاشياءوتعويضه عن ما فاته من نعم الحياة .

والان وقد مرت هذه السنين دون اعادة النظر بهذا الاجراء الذي قوض في صفحته الثانية وانهى الانتاج المحلي لاسباب معروفة لاحاجة لتكراراها تتعلق بالكلف وتسبب بتسريح اعداد من الايدي العاملة في الكثير من المصانع والمعامل الانتاجية الخاصة وتسبب ايضا باتساع ظاهرة البطالة المقنعة التي تنهك الاقتصاد الوطني ، اما من حل لهذه الظاهرة وكيف تعالج ؟

لفت انتباهي خبر قصير بثته رويترز مفاده ان لجنة التجارة الامريكية صوتت لصالح فرض رسوم مكافحة اغراق السوق على واردات انابيب الصلب في انتصار للمنتجين المحليين الذين شكو من الواردات الرخيصة بأقل من اسعارهم ،

حيث استثمرت كل من تركيا ،الهند ،كوريا الجنوبية ،تايوان ، اوكرانيا و فيتنام طفرت التنقيب عن الغاز الصخري في الولايات المتحدة والذي من متطلباته انابيب الصلب فأغرقت الاسواق الامريكية بهذا الانتاج.

المهم ان وزارة التجارة الامريكية اعطيت الضوء الاخضر بقرار اللجنة الدولية الاميركية ففرضت رسوم وصلت الى نسبة ١١٨ بالمائة من منتجات انابيب الصلب على الشركات المصدرة المذكورة ، ويأتي هذا الاجراء دعما للمنتجيين المحليين والحفاظ على الانتاج المحلي من الاغراق السلعي .

هنا اعتقد بأن الرسالة قد وصلت في الكيفية التي يعالج فيهاالاغراق السلعي ، وهذه التجربة العالمية تصدر من دولة اقتصادها حر وبلا قيود وحين تشعر الادارة الحكومية بأي خلل تتدخل لحسم الامر لصالح الانتاج الوطني .

نذكر هنا بالدعوات المستمرة من قبل خبراء في الاقتصاد الى ضروة الحد من سياسة الاغراق السلعي واثاره الوخيمة على الاقتصاد الوطني والتي تجابه بالرفض بحجة حالة الحرمان التي عاشها الناس خلال تلك الحقبة ولتعويضهم بما فات ،نعم يصح هذا الشيئ ولكن ليس للابد ، فلابد من تحديد البضائع والسلع الواردة وبما يفضي الى تحسن الانتاج الوطني ودعم القطاع الصناعي الخاص العراقي الذ ي تحول الى مستورد.

ان معالجة الاغراق السلعي مهمة يجب ان تضطلع بها السياسة التجارية للبلد بالتنسيق مع القطاعات الانتاجية ودراسة امكانية دعم الانتاج الوطني من خلال التشريعات الجديدة واستثمار حالة التفاؤل بالمتغيرات الاقتصادية المنتظرة من اجل معالجة حلقات اقتصادية عديدة متصلة الواحدة بالاخرى في حال تصحيح مسارات الاستيراد .

نجد ان فرض رسوم الاغراق بات ضرورة اكيدة لتنظيف الاسواق التجارية من السلع الرديئة وكذلك اعطاء الفرصة للمنتج الوطني ليتنفس الصعداء في وقت وصلنا الى حالة الاشباع حتى التخمة وذهب الحرمان بلا رجعة ، هكذا اذا تعالج الامور ويضع الاقتصاد في مساره الصحيح.

انخفاض سعر النفط الأخير .. بداية إنهيار يهدد الإقتصاد العراقي

د. سلام سميسم

يقصد بسعر النفط : سعر خام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية أو مزيج برنت المتداول على بورصة انتركونتيننتال)، سعر برميل من النفط يختلف من مكان لآخر اعتمادا على عدة عوامل، مثل الثقل النوعي و مكان استخراجه و المحتوى الكبريتي،وبصورة عامة يعتمد الطلب على النفط اعتمادا كبيرا على نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما يلخصه بعض الاقتصاديين: أن ارتفاع أسعار النفط لها أثر كبير سلبي على النمو العالمي.

أوضح تقرير لمنظمة أوبك أن هبوط الأسعار أكثر من ٢٠ دولارا للبرميل منذ نهاية حزيران (يونيو) يعكس ضعف الطلب ووفرة المعروض، في ذات الوقت الذي يتفق مع رؤية الأعضاء الخليجيين الرئيسيين في المنظمة بقوله إن الطلب في الشتاء سينعش السوق..

وأضاف التقرير الصادر من مقر المنظمة في فيينا أنّ هذه الزيادة في الطلب ستؤدي إلى ارتفاع مشتريات المصافي من الخام ومن ثم تدعم سوق النفط الخام أيضا في الأشهر المقبلة. ومن المقرر أن تعقد المنظمة اجتماعا في تشرين الثاني (نوفمبر) في فيينا لتحديد سياستها الإنتاجية للأشهر الأولى من العام المقبل ٢٠١٥م.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد أعلنت أن الطلب العالمي على النفط يتباطأ بوتيرة ملحوظة بفعل تعثر اقتصادات أوروبا والصين، بينما تشهد الإمدادات زيادة مطردة، لاسيما من أميركا الشمالية. وأصدرت الوكالة تقريرها الشهري الذي جاء فيه: التباطؤ الحاصل لنمو الطلب في الفترة الأخيرة جدير بالملاحظة، وخفضت توقعاتها لنمو الطلب على النفط في ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وأورد التقرير أن الصراعات الملتهبة في العراق وليبيا مستمرة بلا هوادة وأثرها على توازن سوق النفط العالمية والأسعار مازال محدوداً وسط نمو ضعيف للطلب على النفط ومعروض وفير. ووفق الوكالة فإن نمو الطلب في الربع الثاني تراجع إلى أدنى مستوياته في سنتين ونصف سنة.

وأشارت الوكالة إلى أن اقتصادات منطقة اليورو تكافح الركود بالفعل وتقترب على نحو خطير من انكماش الأسعار. مبعث الخطر أن يطلق تراجع الأسعار الأوروبية دوامة انكماش تؤدي إلى مزيد من التراجع في النشاط الاقتصادي مع قيام المتعاملين بتأجيل قرارات الاستثمار أو الشراء.

بعد ان حذر معظم الاقتصادين من خطر انخفاض سعر بيع برميل النفط الخام، اصبح الانخفاض اليوم حقيقة ، اذ انخفض سعر البرميل من ١٠٥ $ الى ٩٠ $ خلال ثلاثة اشهر، اي انخفض ١٥ $ دولار للبرميل الواحد. : وكما يعلم كل العراقيين بأن مورد العراق الوحيد (٩٤%) هو النفط، فهذا يعني انخفاض كبير في مورد العراق. فكانت وزارة المالية تعد الموازنة على اعتبار سعر البرميل ٩٥ $ فعليهم اليوم اعادة النظر بسعر بيع البرميل. اول من سيتصدى لهذا الانخفاض ستكون منظمة اوبك ولكن ليس في جعبة اوبك الكثير من الخيارات سوى تخفيض كمية النفط المصدر. هذا الخيار سيئ ايضاً للعراق فنحن بحاجة لضخ اكبر كمية ممكنة لسد العجز في الموازنة ودفع مرتبات الموظفين الحكوميين واسترجاع ما سرق وهدر خلال الثمانية سنوات الماضية. : الخيارات المتاحة امام الحكومة العراقية ليست بالجيدة ولكن علينا ان نبدأ ببناء اقتصاد جديد بالاعتماد على الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة من دون الاتكال على بيع النفط. توقعاتي لعام ٢٠١٥ ان يصدر العراق حوالي ٢,٤ مليون برميل وبسعر ٨٥ $ دولار للبرميل مما يعني مجموع الموازنة لا يتعدى الـ ٧٤ $ مليار دولار ثم ندفع ٥% منها كتعويضات لحرب الكويت و١٧% لأقليم كوردستان. لذا على وزارة التخطيط والمالية البدأ باعادة النظر بالكم بعد ان حذر معظم الاقتصادين من خطر الهائل من الموظفين الحكوميين الذي يقدر عددهم بـ ٤,٥ مليون موظف حيث إن العراق لا يحتاج الا الى حوالي ٧٥٠ ألف موظف. : على الحكومة ايضاً، البدأ بتحويل العراق من الاقتصاد المركزي الى الاقتصاد الحر وهذا يعني سحب الحكومة يدها من القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وحتى الخدمي. عليهم النظر بجدية في خصخصة المصانع الحكومية الراكدة وخصخصة قطاع النقل (طيران وسكك ونقليات) وفسح المجال امام رأس المال الاجنبي في الاستثمار في قطاع الزراعة على مستوى مئات الدوانم من المزارع.

على الدولة النظر بجدية في تحويل الـ ١٨ محافظة الى ١٨ أقليم لكي تبدأ الاقاليم بالاعتماد على نفوسها بتوفير الخدمات واستقطاب الاستثمارات، وعلى وزارة النفط الاستثمار في بناء مصانع تكرير النفط الخام وبيع مشتقات النفط كالبنزين والكاز أويل لأن ارباحه اضعاف بيع النفط الخام. : سيكون عام ٢٠١٥ عام مليئ بالتحديات الاقتصادية والامنية والسياسية..

ان الرسم البياني المرفق والذي اقتبسناه من مداخلة الدكتور كامل مهدي في المنتدى الحواري لشبكة الإقتصاديين العراقيين بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١١ يبين أن سعر النفط مقيما بالذهب يتقلب بشدة ولم يعد مستقرا منذ أواخر الستينات حيث تزامن ظهور سوق نفطية حقيقية وثم إنهيار بريتون وودز. وهذا يدل على أهمية السوق الحقيقية للنفط التي تخضع لعوامل العرض والطلب الحقيقيان وللعوامل والقرارات السياسية ولا يمكن الجزم بأن تقلبات أسعار النفط والإنخفاض الأخير هي مجرد إستجابة لتقلبات الدولار، بل هناك دلالات على العكس،و طبعا التقلب الشديد في أسعار النفط مقيما بالذهب ناجم عن تقلب سعري كلا السلعتين، لكن ذلك يبين أيضا أن علاقتهما بسعر صرف الدولار ليست علاقة عكسية بسيطة كما فهمها البعض.

رسم بياني رقم (١)

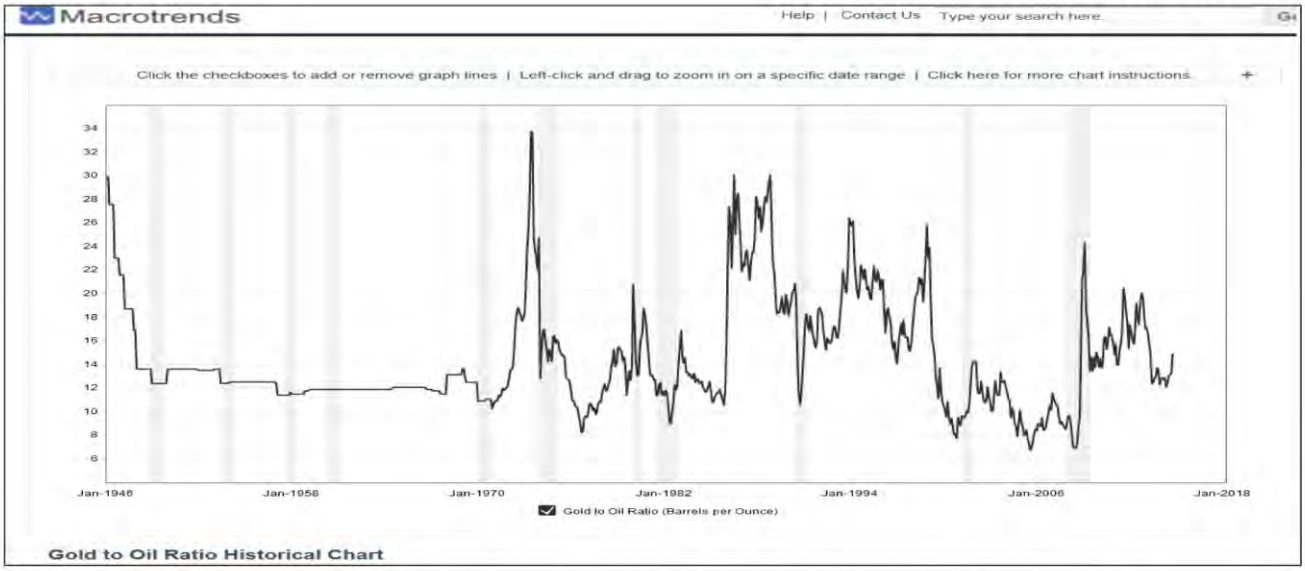

المصدر: http://www.macrotrends.net/1380/gold-to-oil-ratio-historical-chart

هذه ضربة كبيرة للاقتصاد العراقي تعدل الى "التداعيات على الاقتصاد العراقي

مع وجود التهديد ا؟مني و استنزاف الموازنة العراقية وتوجيه ا؟نفاق العام نحو ا؟نفاق العسكري و متطلبات الحياة العسكرية و مشاكل النازحين و التهجير العرقي و ما ترتب عليها من تغيرات تمس تركيبة الموازنة و شرائحها من قطاعات تتعلق بحياة المواطن العراقي مباشرة من خدمات الصحة و التعليم و البطاقة التموينية والتي اقتضت بمجموعها الخروج عن السياق المعتاد و مع فوضى القرار الاقتصادي و غياب اقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ و ما قوبلت من تهاون من الجهات ذات العلاقة التي اندرجت الى صراعات الصلاحيات و السلطات المفقودة ..... هذا كله ادى الى ارباك كبير اوقع الاقتصاد العراقي في متاهة كبيرة .... لا زلنا في بدايتها..

اذن فوجود هذه المؤثرات يمكن ان تتلخص بهكذا ضغطين يؤثران سلبا على الموارد اقتصادية و هما:

اولا: انخفاض سعر النفط

ثانيا: استمرار و تزايد الانفاق العسكري..

فان ذلك و مع وجود الهيكلة ا؟دارية الحالية للمؤوسات الحكومية عامة و العسكرية على وجه الخصوص فان النتائج السلبية المتوقعة كبيرة..

اول هذه النتائج المتوقعة هو انخفاض حجم ا؟حتياطي النقدي و المالي الموجود لدى الحكومة العراقية، و الامر الثاني هو الركود و ا؟نكماش المتوقع والذي سيتعكس بكل تاكيد على المستوى المعاشي للفرد العراقي

اما والحال هذه فاننا نواجه متطلبات جديدة و تحديات قد لاتكون في مخيلة اي منا، كما اننا في ذات الوقت لسنا مخيرين في مجباهتها بل ان مسؤولية المواطنة و الانتماء لهذا البلد تحتم على كل ذي علاقة ان يتصدى لمسؤولية الحلول و المعالجة.

هنالك بعض الاجراءات الاقتصادية التي علينا التفكير بها بطريقة تعزز الحاجة للاصلاح والانقاذ من جهة و على ايجاد الحلول المنطقية اقتصاديا للتوجهات التي تواجه العراق:

- اعادة النظر في حجم الوظائف العامة اولا ، ولاسيما الدرجات الخاصة.

- تخفيض بنسبة ٥٠% لرواتب البرلمانيين والوزراء و المستشارين وكذلك التخفيض الفعلي و الجاد للامتيازات و المنافع الاجتماعية.

- فتح الباب امام القطاع الخاص لتولي المسؤوليات الاقتصادية بدرجة اكثر فاعلية و هو في هذه الحالة يخفف من العبء الاقتصادي الملقى على كاهل السلطات العامة من جهة و من جهة اخرى يوفر فرصا للتشغيل و لتحريك الاقتصاد.

- اعادة النظر في السياسة النقدية وتخصيصاً في سياسة مزاد العملة اليومي المقام من قبل البنك المركزي.

البنك المركزي الاوربي وصندوق النقد الدولي يدقان طبول الأزمة الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي

كريم حمود فرج
محاسب قانوني ومراقب حسابات

لاغارد: تعلن بصيغة مختلفة : لانقول ان منطقة اليورو تتجه نحو الركود ولكن نؤكد وجود جدي بوقوع ذلك

وكان هذا نداءً من ادارة العالم المالية ممثله في الصندوق والبنك الدولي ان انتبهوا واتخذوا اجراءات مناسبة:وذهبت لاغارد ابعد من نداء التحذير على تحديد نسبة وقوعه بين ٣٥-٤٠% مع كلام للطمأنه بأن هذه النسبة ليست خطيرة..ويتضح من سياق التصريح ان قرع الجرس كان قوياً بوصف الخطر بالجدي والدعوة الى التحرك السريع لاتخاذ اجراءات ثم وصف الخطر باستخدام مؤشر الانكماش لمتصفة البعد الطويل الامد بأنه بنسبة ليست خطيرة ويهدف ذلك الى طمانه الاسواق المالية الا ان اجراءات الصندوق اللاحقة تعيد تأكيد خطورة الحدث بالخطوات التالية:-

أ- تقليص توقعات نمو الاقتصاد العالمي ليصبح ٣,٣ خلال العام الجاري و٣,٨ للعام المقبل

ب-اعادة تأكيد وصف التعافي من اثار الازمة الاقتصادية العالمية التي اتضحت معالمها عام٢٠٠٨ بالضعيف وانه تعافي اقتصادات في الدول الاوربية بالذات

ج-اهملت ادارة المال العالمية ماعبرت عنه مؤشرات الاقتصاد الالماني (ذات الصفة القيادية)بالتوجه المخيف نحو هاوية الركود.

د- حصرت الاثار الضاره لفايروس أيبولا على دول غرب افريقيا وكأن هذه الجغرافيا ليست خاصرة الاقتصاد الاوربي المؤلمة.

هـ -استمر بالدعوة لاصلاح اسواق السندات الحكومية لمنع تكرار المشاكل التي واجهتها الارجنتين دون الاشاره الى الدول التي يمكن ان تقع فيها مثل هذه المشاكل.

ولعل هذه الاصلاحات على اوضاع اسواق السندات الحكومية مساعده الحكومات التي تعاني من ديون ثقيلة على التوصل الى ترتيبات اكثر يسراً مع دائنها.

فأذا أضفنا الى ماتقدم الامر المتعلق بالاداره العالمية للاسواق الماليه هجمات الرفض المتعالية في اوربا لمشروع الشراكة التجارية مع امريكا على اساس انها سوف تؤدي الى تراجع معايير حماية العماله والمستهلك والبيئه وسلامه الغذاء التي تتعرض في امريكا الى مزيدا من التعديلات الوراثية او الهرمونية والغسل بالكلور.

فضلاً عن ان أغلب الدول الاوربية تتخوف من شروط التفاوض مع امريكا بشأن دعم الاستثمار الاجنبي الذي قد يؤدي لمقاضاة الحكومات الاوربية حال تضررها من التغيرات السياسية التي قد تستخدمها هذه الدول الامر الذي حول مشروع الشراكة التجارية الاوربية الامريكية قضية مثيرة للجدل بما فيها ادارة التفاوض.

ظاهرة غسيل الاموال في إطار المؤسسات المالية في العراق

المحامي
محمد موسى حسين الخضوري
المستشار القانوني
رابطة المصارف الخاصة

غسيل الاموال مصطلح تم تفعيله في العراق من قبل امريكا بموجب أمر سلطة الأئتلاف المؤقتة رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ وفقاً لقوانين واعراف الحرب وانسجاماً مع القرارين المرقمين ١٤٨٣ و ١٥١١ / ٢٠٠٣ الصادرين عن مجلس الامن الدولي، موضحين في ذلك مكافحة الارهاب في الجرائم المالية والاحتيال، بحجة حدوث تغيير اقتصادي للشعب العراقي.

حيث كان نظام مكافحة غسيل الأموال تعمل به الولايات المتحدة وحليفاتها في النواحي الاقتصادية بجميع اقسامها، وهي تختلف عما هو معمول به في العراق ومثيلاتها في بعض دول المنطقة او التي ارغمت على العمل به.

في الوقت الذي كان العراق من الدول السباقة في مكافحة الجريمة بجميع اشكالها، حيث وضع مصطلحاً قانونياً تحت اسم (من أين لك هذا)، ويمتاز هذا المصطلح بالدقة والشمولية والحكم به بعد محاسبة مرتكب الجريمة المالية والاقتصادية وممن يعملوا على تحقيق المكاسب على حساب الغير أياً كان موقعه ومركزه.

فهناك قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته الذي عين الجريمة وحدد العقوبة ومصادرته الأموال المختلسة أياً كان نوعها اضافة الى الغرامة و (العقوبة الجزائية).

حيث عدد هذا القانون الجرائم التي يعاقب عليها، وهي التي يشملها (مكافحة غسيل الاموال) والجرائم المتعلقة بالتجارة وجرائم الربى والغش والسرقة والافلاس بالتدليس وجرائم الاحتيال وخيانة الامانة وغيرها من الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات والتي ينجم عنها الحصول على الاموال بطريقة غير مشروعة.

وهذا القانون مستوحى من الشرائع والاحكام القانونية التي وجدت من قبل الشعب العراقي على مر العصور، وهو يحمل نصوص اولى الحضارات لوادي الرافدين ومنها (شريعة حمورابي)، وللرجوع الى بحث ظاهرة غسيل الاموال الناجمة عن أنشطة غير مشروعة عن المرتبطة بالجريمة المنظمة كالمخدرات وغيرها، وهي ما اطلق عليها اسم (الاقتصاد الخفي).

ان وجه التعقيد في ممارسة الاعمال الناجمة عن هذه الانشطة تأتي بدرجة الاحتراف العالية التي تمارسها الجهات المنظمة لهذا النوع من العمليات التي باتت تعمل بتقنية وآليات متينة وبذكاء مفرط.

مفهوم غسيل الأموال - عرف احدهم بأنها اخفاء وجود مصدر غير قانوني، او استخدام غير مشروع للدخل، واخفاءه ذلك الدخل ليبدو دخلاً مشروعاً.

وعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها ادخال الارباح المتولدة عن التجارة الحرام وبعدها يصبح من الصعب التعرف على مصادرها او انهاء اخفائها وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الانجاز المحظور أو مصدرها أو ملكيتها.

وهناك منهجين في تعريف جريمة غسيل الاموال هما:

أولاً - يشترط فيها ان يكون غسيل الاموال قد تم عبر مؤسسة مالية وانما يكفي الشك في تحصيله.

وبشكل عام لا يمكن الركون الى تعريف محدد لما هية غسيل الاموال ولا تقتصر على امتلاك المال غير المشروع وادخاله في النظام المالي للدولة وانما هي جريمة تتميز بتعدد انماطها، وتشمل جميع المساهمين والمستفيدين فيها وبناءً على ما تقدم فانه اصبح غسيل الاموال او تنظيف النقود والمشروع الاكثر ربحاً للمجرمين من اصحاب الاموال الملوثة، لذلك اصبحت صناعة وتنظيف النقود تحتل مكاناً متقدماً في القطاع المالي وهي اكبر مشكلة تواجهها المصارف.

وبناءً على ما تقدم لا بد ان نوضح مراحل عمليات غسيل الأموال وهي:-

اولاً:- المرحلة الاولى - مرحلة التوظيف - وهي اصعب المراحل التي تمر بها عمليات غسيل الاموال نظراً للتعاطي المباشر بين الغاسل للأموال ومؤسسات الغسيل.

حيث تطلب هذه المرحلة اللجوء الى المدن الصغيرة البعيدة عن الشبهة للأبتعاد عن المراقبة وتهدف الى تحويل المال (القذر) الى ودائع مصرفية في حساباته في المصرف والتصرف بها.

ثانياً:- المرحلة الثانية - (التمويه) - وهي عبارة عن سلسلة من العمليات المالية والحسابية المعقدة التي تهدف الى التضليل والتمويه من خلال ايداع الاموال في المؤسسات المالية والمصرفية لغرض تمشية هذه العمليات.

ثالثاً:- المرحلة الثالثة - وهي مرحلة الدمج وبموجبها تدخل هذه الاموال في مرحلة دائرة اقتصادية شرعية حيث تبدأ مرحلة الاستفادة القانونية، منها طريق التوظيف المالي والاستثمارات الحقيقية لغرض استغلال هذه الاموال واخفاء مصدرها غير الشرعي، وتعتبر هذه المرحلة مكملة للمرحلتين السابقتين.

مصادر الاموال القذرة:- تكون ناتجة عن تجارة المخدرات والفساد الاداري والسياسي وتجارة السلاح، والاتجار في السوق السوداء للسلع والعملات الاجنبية والتعامل بالرشاوي والعمولات والاختلاسات والقمار وتزوير وتزييف العملات المحلية والاجنبية والدخول غير المشروعة الناتجة عن تلقي الاموال والحصول على قروض من المصارف والهروب فيها الى الخارج، وكذلك الاموال المستحصلة عن التهرب الضريبي، والتلاعب في الحسابات او اخفاء مصدرها من الدخل وتمويل الارباح الى الخارج وايداعها في البنوك الاجنبية.

الجهود العربية والدولية لمكافحة غسيل الاموال

قيام المنظمات الدولية، والجمعية الدولية لمراقبة التأمين، الى اصدار ارشادات ومبادئ ترمي الى تجنب استخدام انشطة تعامل بالاوراق المالية، وانشطة التأمين لغايات واغراض غير مشروعة.

وعليه فقد اصدرت المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية قرارات تهدف الى مكافحة غسيل الاموال، ويستوجب الاخذ بها من قبل هيئة الرقابة والاشراف على اسواق الاوراق المالية لمكافحة تلك الجرائم.

السيولة النقدية لدى المصارف التجارية في العراق

اعداد فؤاد الجواهري
مصرف التنمية الدولي

لا تعتمد المصارف التجارية بصورة رئيسة على رؤوس اموالها واحتياطاتها فحسب بل تعتمد الى مدى بعيد على ودائع الافراد والشركات التي تستثمر اموالها في مجالات التوظيف المختلفة اذ أن السيولة النقدية تعتبر ضمن الاهداف التي ترتكز عليها المصارف خاصة التجارية منها .

حيث لابد من الموازنة بين كمية المدخلات والمخرجات من التدفقات النقدية ولهذا فأن تقدير حاجة المصرف من السيولة لابد ان يستند على عدة مؤشرات من خلال ممارسة العملية المصرفية واحياناً قد تشكل السيولة النقدية عبئاً على المصرف أذا لم يحسن أستخدامها .

ومن هذا المنطلق يأتي دور الادارة العليا ذات الخبرات المصرفية والتجارية المتراكمة لاتخاذ القرار الصحيح للمفاضلة بين الاستثمار طويل الأجل أو الاستثمار قصيرة الاجل لغرض الوصول الى الهدف الرئيسي لتحقيق الرغبة المطلوبة مع الأخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار .

خاصةً وأن العراق في وضع سياسي وأمني غير مستقر ومن هنا يجب التركيز على أهمية المحاسبة الادارية في عرض المعلومات المحاسبية الدقيقة بصورة تودي الى مساعدة الادارة العليا في وضع السياسات لتوجيه العمليات المصرفية ووضع الخطط لأتخاذ القرار والرقابة على الاعمال لقياس درجة الكفاءة في الاداء .

وفي هذا المجال تحقق المصارف أسهاماً أيجابياً في تنمية المجتمع عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية ذات النفع العام ضمن أطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة كما أن هذا الأسهام يحقق بدوره عوائد مستقبلية ، وغالباً ما تفوق في مقدارها العوائد الاعتيادية للنشاط الجاري .

مصرف عبر العراق

نتائج الاعمال والبيانات المالية الفصلية للربع الثالث لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع المتحقق في الحسابات الختامية في ٢٠١٣/١٢/٣١ (المدققة) ومع بيانات الفصل الثالث لعام ٢٠١٣ التي تظهر نشاط المصرف من خلالها..

Account	2013 /12 / 31	2013/9 / 30	2014/9/30	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	9,933	9,294	172,656	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	63,210	1,257	4,796	الاستثمارات
Monetary Credit	1	500	73,268	الائتمان النقدي
Debtors	2,577	63,888	1,398	المدينون
Fixed Assets	75,721	74,939	252,118	الموجودات الثابتة
Under Implementation Projects	47	0	0	مشروعات تحت التنفيذ
Total Assets	75,931	75,791	252,781	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	1,133	4,598	80,945	حسابات جارية و ودائع
Creditors	5,632	1,678	4,651	الدائنون
Provisions	786	3,335	2,190	التخصيصات
Paid – up Capita	56,500	56,500	150,000	رأس المال المدفوع
Reserves	9,828	9,761	11,883	الاحتياطيات
Net Income	2,052	-81	3,112	ارباح الفترة
Total Liabilities	75,931	75,791	252,781	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	4,305	1,005	6,680	*مجموع الايرادات
Total Expenses	2,253	1,086	3,568	*مجموع المصروفات

مصرف الرافدين

37 عام من العطاء

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٤١ وباشر أعماله في ١٩/ ٥/ ١٩٤١ برأس مال مدفوع قدره(٥٠) خمسون الف دينار ، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كاول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل القطر ثم مر بمراحل دمج متعددة بدأ عام ١٩٦٤ شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام ١٩٧٤ توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق ، حيث استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام ١٩٨٨ الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر هو مصرف الرشيد الذي ابتدأ عمله بفروع مصرف الرافدين التي انتقلت اعمالها اليه.

في عام ١٩٩٨ شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكمل طبقاً لاحكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ٩٧ بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة ، حيث يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الاموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسمه القانون.

ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعتبر من المهام الاساسية لعمله ونموه ، حيث أصدر تعليمات عديدة تقرر بموجبها منح قروض متوسطة الاجل لمدد تتراوح بين ٢-٥ سنوات وطويلة الاجل لمدد تتراوح بين ٥-١٠ سنوات لمن يرغب من المواطنين والشركات لغرض تحويل عمليات شراء المكائن والمعدات والآلات أو تشيد البنايات الملائمة للاغراض الزراعية والصناعية المختلفة ، اضافة الى منح قروض للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة والمهندسين وفق شروط وضوابط محددة...يدخل ضمن هذا الاطار منح التسهيلات في الحساب الجاري وخصم الاوراق التجارية واتباعها وهي من انواع الأئتمان النقدي الرئيسية الممنوحة لزبائن المصرف والمتعاملين معه. ويقف المصرف في طليعة المؤسسات الحكومية في مجال استخدام المكننة الحديثة في العراق والمتمثلة بمشروع الحاسبة الالكترونية الذي يعتبر مشروعاً ضخماً يتوازى ومكانة المصرف واعماله وفروعه حيث يتوفر لديه حالياً أنظمة فعلية تغطي جميع انشطة المصرف ويتم تطوير النظم باستمرار وتحديث المعلومات ، كما يساهم مساهمة فعالة في تطوير واسناد المصارف الحكومية والاهلية في مجال الانظمة المصرفية والاستثمارية الفنية ، عدد فروع المصرف حالياً (١٦١) فرعاً داخل العراق أضافة الى (٧) فروع في الخارج وهي : القاهرة ، بيروت ، ابو ظبي ، البحرين ، صنعاء ، عمان ، جبل عمان .